بسم الله الرحمن الرحيم

دور المصادر الفرعية للسنة النبوية في تعزيز النقد الحديثي وواقع التعامل معها

رؤية نقدية استشرافية

محمد بن عبدالله السريّع

المحاضر في قسم السنة وعلومها – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم

ملخص

يقيس البحث واقع التعامل مع المصادر الفرعية للسنة النبوية (الأجزاء الحديثية)، من خلال دراسة تستطلع آراء شرائح الباحثين، والمحققين، والناشرين، وتحللها، ثم يعرض هذا الواقع ومسببات نشوئه على ميزان النقد العلمي، ويقارنه بواقع التعامل مع ذلك النوع من المصادر عند المحدّثين النقاد.

كما يستقرئ البحث إضافات المصادر الفرعية إلى النقد الحديثي، ويقدم نماذج على ذلك.

ثم ينتهي البحث إلى رؤية استشرافية لمستقبل الأجزاء الحديثية، ويقترح توصياته في تصحيح مسار التعامل معها.

مدخل:

اتفاقًا، وبينما كنتُ أرسم الخطةَ الأوليةَ لهذا البحث، كتبَ باحثٌ في الحديث وعلومه يقول: «إعادةُ تحقيقِ وخدمةِ بعض كتب الأصول في الحديث والرجال أهمُّ وأنفعُ مِن طَبْع ما لم يُطبع وهو قليلٌ أو عديمُ الفائدة. فكثيرٌ من كتب الأجزاء الحديثية وكتب الرجال المتأخرة صارت أرقامًا في المكتبة الإسلامية، ولا غناء فيها. في نفس الوقت، لا زالت أصول الكتب في معظم الفنون مفتقرةً للفحص والدرس»(١).

هكذا هي الصورة الذهنية لِمَا لم يكن من «الكتب الأصول» من مصادر السنة النبوية، عند شريحةٍ من متخصصي السنة النبوية أنفسِهم، قبل المتخصصين في العلوم الشرعية والإنسانية الأخرى.

ما مستوى انتشار هذه الصورة؟ وعمَّ نَشَأت؟ وما مدى سلامتها؟ وما أثرها على مستقبل الدراسات الحديثية؟

يحاول هذا البحثُ الإجابةَ عن هذه الأسئلة وغيرها، باستقراء المادَّةِ العلميةِ ذاتِ العلاقة، وتحليلها، ونقدها، للخروج بتوصيفٍ للتعامل مع المصادر الفرعية حاضرًا وماضيًا، واستشرافًا لحالتها مستقبلًا، مرورًا بالنظر في مضامينها وما تقدِّمه للساحة الحديثية النقدية، وذلك وَفق الخطة العامَّة التالية:

تمهيد: مصطلح المصادر الفرعية.

١. واقع التعامل مع المصادر الفرعية.

١. ١. قياس واقع التعامل مع الأجزاء الحديثية.

١. ٢. نتائج الدراسة الاستطلاعية.

١. ٣. تحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية.

٢. المصادر الفرعية عند المحدِّثين النُّقَّاد.

٢. ١. مؤشرات العناية بالمصادر الفرعية عند المحدِّثين النُّقَّاد.

٢. ٢. هل كانت الأجزاء الحديثية سببًا في ضعف النقد الحديثي؟

٣. إضافات المصادر الفرعية في النقد الحديثي.

٣. ١. إضافات رواية.

٣. ٢. إضافات نقد.

٣. ٣. تقويم المصادر الأصلية.

٣. ٤. تكميل المصادر الأصلية.

٤. خاتمة واستشراف.

ومن الله أستمدُّ العون والتوفيق، إنه نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) تغريدة على موقع «تويتر»، حساب: إبراهيم سعيد الصبيحي، ١١ يناير، ٢٠١٨م.

تمهيد: مصطلح المصادر الفرعية

يَستخدم هذا البحث مصطلح «المصادر الفرعية» للتعبير عمَّا لم يكن من أصول المصنَّفات الكبيرة من كتب الحديث المسندة، ككتب الصحاح، والسنن، والمسانيد، والجوامع. وذلك ما يجمعه وصف «الأجزاء الحديثية»، بمختلف أنواعها، من نُسَخٍ رواة، وأمالٍ، وفوائدَ، وغرائبَ، وعوالٍ، وتخاريجَ، وجمعٍ لأحاديث بعض الأبواب، ومشيخاتٍ، ومعاجمَ، ومسلسلاتٍ، وأربعيناتٍ، وغير ذلك.

وقد كانت المقابلةُ بين هذا النوع وبين الكتب الأصول الكبار، والمغايرةُ بينهما، حاضرةً في تعبيرات العلماء[٢]، بل سمَّى الحافظ ابن حجر فهرس مرويَّاته: «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»[٣].

وفي عصرنا الحاضر، اصطلح بعض الباحثين على أن «المصادر الفرعية» «هي التي أُلِّفت بعد عصر الرواية، أي: بعد أن تحوَّلت الرواية إلى روايةِ مصنَّفاتِ مَن تقدَّم»[٤]. وهو اصطلاحٌ معتبر، لا مشاحَّة فيه، ويتقاطع مع المفهوم السابق للمصادر الفرعية في جملةٍ من أفراده، لكنه إنما جاء في سياق الكلام على مصادرِ التخريج، واعتمادِها في جمع طرق الأحاديث، ولم يُقصَد به تصنيفُ المكتبة الحديثية؛ ولذلك أدخَلَ الأجزاءَ الحديثيةَ المتقدمةَ في المصادر الأصلية.

واصطلح باحثٌ آخرُ على تعريف «المصادر الفرعية» بأنها «الكتب التي ألَّفها العلماء المسلمون في الفنون والعلوم المتنوعة، كالتفسير، والسيرة، والتاريخ، والتراجم، والكتب المفردة في أبوابٍ مخصوصة، واشتملت على الأحاديث والآثار المسوقة بالأسانيد المتصلة»[٥].

ولا مشاحَّة في الاصطلاح أيضًا، وإن كان العلماء يعبِّرون عن جُلِّ هذه الكتب وأمثالها بـ«الأصلية»، و«الأصول»، أيضًا، بخلاف الأجزاء الحديثية المسندة.

---

(٢) انظر مثلًا: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (٣/١٣٠٢-١٣٠٩، ١٣١٨، ١٣٢٠-١٣٢١، ١٦٩٨-١٦٩٩، ١٧٢٦)، المنتظم، ابن الجوزي (١٨/١٠٣)، التكملة، المنذري (٢/١٠٩، ٢٠٧)، معجم أصحاب أبي علي الصدفي، ابن الأبار (ص٩٧-٩٨، ٢٨٠)، بغية الطلب، ابن العديم (٤/١٦٢١)، تكملة إكمال الإكمال، ابن الصابوني (ص٦٣)، صلة التكملة، الحسيني (٢/٦٧٣)، ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب (٤/٩٨).

(٣) وردت هذه التسمية في صفحة عنوان إحدى نُسَخ الكتاب، بخط ناسخها الذي هو تلميذٌ لابن حجر، ولم يذكرها السخاوي في الجواهر والدرر (٢/٦٧١)، لكنَّ ابن حجر، على كل حال، افتتح الكتاب بقوله: «تكرَّر سؤال بعض الإخوان لي في تجريد أسانيدي في الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»، كما استعمل هذا التعبيرَ والتعاطفَ في فتح الباري (١/١١، ١٠/١٨٢)، وفي بعض أجوبته - كما في الجواهر والدرر (٢/٨٩٢)-.

(٤) مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم (١/٢٤).

(٥) زيادات المصادر الفرعية للحديث النبوي على الكتب الأصلية المعتمدة، د. عبدالعزيز فارح (ص١٠٠).

ولمصطلح «المصادر الفرعية» استعمالاتٌ معاصرةٌ أخرى، إلا أن أقربَها إلى استعمال هذه الدراسة ما سبق.

١. واقع التعامل مع المصادر الفرعية

١. ١. قياس واقع التعامل مع الأجزاء الحديثية:

في سبيل تحرير هذا المبحث، أجرى الباحث دراسةً استطلاعيةً لقياس مؤشرات التعامل المعاصر مع الأجزاء الحديثية لدى الفئات المستهدفة. وجاءت مقوِّماتُ هذه الدراسة كما يلي:

أداة الدراسة: الاستبانة: عبر طلب الإجابة عن أسئلة الاختيار المتعدد.

المجال البشري: شملت عيِّنةُ البحث ثلاثَ فئات:

١- المحققون: مَن سبق لهم تحقيق كتبٍ تراثيةٍ في مجال الحديث وعلومه.

٢- الباحثون: متخصصو الحديث وعلومه، وباحثو التخريج ودراسة الأسانيد والنقد الحديثيّ، ممن لم يسبق لهم التحقيقُ التراثيُّ في هذا المجال.

٣- الناشرون: أصحاب دور النشر، ومتعهِّدو طباعة الكتب.

وقد شارك في الاستبانة: ١١١ محققًا (٥٣,٤%)، و٩٠ باحثًا (٤٣,٣%)، و٧ ناشرين (٣,٤%)، بما مجموعُهُ: ٢٠٨ مبحوثين.

المجال المكاني: لم يقتصر جمع البيانات على حدودٍ جغرافيةٍ معيَّنة، بل نُشِرَت الاستبانة نشرًا مفتوحًا في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

وحيث كان اختياريًّا الإفصاحُ بالبلد الذي يعود إليه المبحوثون في الاستبانة، أو يقطنونه، فقد صرَّح ١٣٨ مبحوثًا (٦٦,٣%) ببلدانهم، وجاء التوزيع الجغرافي، تبعًا لذلك، على النحو الآتي:

المملكة العربية السعودية (٦٦)، مصر (١٩)، الجزائر (١١)، المغرب (٩) الكويت (٧)، سوريا (٤)، البحرين (٣)، فلسطين (٣)، اليمن (٣)، الأردن (٢)، العراق (٢)، ليبيا (٢)، باكستان (١)، تركيا (١)، تشاد (١)، السودان (١)، لبنان (١)، نيجيريا (١)، الولايات المتحدة الأمريكية (١).

المجال الزماني: نُشِرت الاستبانة يوم الأربعاء، الموافق ١٤٣٩/٥/١٤هـ، وأُغلق استقبال الردود يوم الأحد، الموافق ١٤٣٩/٥/١٨هـ.

١. ٢. نتائج الدراسة الاستطلاعية[٦]:

١. ٢. ١. أهمية الأجزاء الحديثية:

(٦) يمكن الاطلاع على نتائج الاستبانة وإجابات المبحوثين كاملة من خلال الرابط التالي: http://goo.gl/forms/v٠CRgI٣P٢yE٢CJP٧٣

الإجابة / الفئة	المحققون	الباحثون	الناشرون	النسبة الإجمالية
مهمة	%٧١,٢	%٧٠	%٤٢,٩	%٦٩,٧
متوسطة الأهمية	%٢٣,٤	%٢٢,٢	%٥٧,١	%٢٤
ضعيفة القيمة	%٢,٧	%٥,٦	٠	%٣,٨
إجابات أخرى	%٢,٧	%٢,٢	٠	%٢,٥

١. ٢. ٢. مدى الرضا عن واقع تحقيق الأجزاء الحديثية ونشرها:

الإجابة / الفئة	المحققون	الباحثون	الناشرون	النسبة الإجمالية
راضٍ تمامًا	%٣,٦	%٤,٤	٠	%٣,٨
راضٍ تقريبًا	%٥٤,١	%٥٥,٦	%٧١,٤	%٥٥,٣
غير راضٍ	%٤٢,٣	%٤٠	%٢٨,٦	%٤٠,٩

١. ٢. ٣. الصعوبات أثناء أو بعد تحقيق الأجزاء الحديثية ونشرها[٧]:

الإجابة / الفئة	المحققون	الناشرون	النسبة الإجمالية
واجه/يعتقد أنه سيواجه صعوبات	%٤٦,٨	%٤٢,٩	%٤٦,٦
واجه/يعتقد أنه سيواجه صعوبات نوعًا ما	%٣٢,٤	%٢٨,٦	%٣٢,٢
لم يواجه/لا يعتقد أنه سيواجه صعوبات	%٢٠,٧	%٢٨,٦	%٢١,٢

١. ٢. ٤. الاهتمام بالبحث في الأجزاء الحديثية عند جمع مادة الأبحاث النقدية[٨]:

الإجابة	المحققون	الباحثون	النسبة الإجمالية
يهتم بالبحث في الأجزاء الحديثية	%٦٩,٢	%٦٣,٣	%٦٦,٥
لا يهتم بالبحث في الأجزاء الحديثية	%٥,٦	%٤,٤	%٥,١

(٧) وُجِّه السؤال إلى فئتي: المحققين، والناشرين.

(٨) وُجِّه السؤال إلى فئة الباحثين، وإلى من كانت له أبحاث حديثية نقدية من فئة المحققين.

لا يهتم دائمًا بالبحث في الأجزاء الحديثية	٢٥,٢%	٣٢,٢%	٢٨,٤%

١. ٢. ٥. الاستعداد المستقبلي لتحقيق الأجزاء الحديثية ونشرها:

الإجابة / الفئة	المحققون	الباحثون	الناشرون	النسبة الإجمالية
مستعد لتحقيق/نشر جزء حديثي	٧٦,٦%	٦٤,٤%	١٠٠%	٧٢,١%
غير مستعد لتحقيق/نشر جزء حديثي	٧,٢%	٥,٦%	٠	٦,٣%
ربما يحقق/ينشر جزءًا حديثيًّا	١٦,٢%	٣٠%	٠	٢١,٦%

١. ٢. ٦. التصور التقديري للقدر للمحقَّق/المنشور من إجمالي الأجزاء الحديثية الموجودة:

الإجابة / الفئة	المحققون	الباحثون	الناشرون	النسبة الإجمالية
١% - ٢٥%	٤٥,٩%	٢٧,٨%	٧١,٤%	٣٨,٩%
٢٥% - ٥٠%	٢٢,٥%	٣٢,٢%	٠	٢٦%
٥٠% - ٧٥%	٧,٢%	٤,٤%	١٤,٣%	٦,٣%
٧٥% - ١٠٠%	٠,٩%	٢,٢%	٠	١,٤%
لا أستطيع التقدير	٢٣,٤%	٣٣,٣%	١٤,٣%	٢٧,٤%

١. ٣. تحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية:

أظهرت نتائج الاستبانة أن المبحوثين، في غالبهم، يميلون إلى الاعتقاد بأهمية الأجزاء الحديثية، ويُظهرون استعدادَهم للتحقيق والنشر في هذا المجال مستقبلًا، رغم ما يكتنف ذلك من صعوباتٍ أكَّدوا وجودها أو توقُّعها، ويُبدون عدمَ رضاهم التام بواقع العناية بالأجزاء الحديثية تحقيقًا ونشرًا.

إلا أن الاستبانةَ، في الوقت نفسه، أظهرت ملامحَ تشير إلى أن للمبحوثين أنفسِهم، جملةً لا أفرادًا، دورًا في هذا الواقع الذي لا يرتضونه. وفيما يلي عرضٌ لأبرز تلك الملامح، ومناقشةٌ لها:

أولًا: ضعف التصوُّر القِيْمي:

برز في نتائج الاستبانة ضعفٌ ما في تصوُّر قيمة الأجزاء الحديثية وأهميتها، حتى عند من أجاب مقتنعًا بتلك الأهمية أحيانًا. يمكن ملاحظة ذلك من خلال الأمور التالية:

١- تقليل قيمة الأجزاء الحديثية: توجد نسبةٌ قليلةٌ من المبحوثين تصرِّح بأن الأجزاء الحديثية «ضعيفة القيمة»، أو تقلِّل من قيمتها وإن اختارت نظريًّا أنها «متوسطة الأهمية».

وجاءت تعليلات هذا الرأي لدى بعض أصحابه كما يلي: «إفادتها في مجال ضيق، غير مؤثر»، «لكثرتها وصغرها تضيع في المكتبة»، «لوجود فوائد محدودة»، «مكررات، وقطعٌ متناثرة»، «غالب أحاديثها موجود في الكتب الأخرى»، «غالب أحاديثها موجود في المصنفات الأصول المعتمد عليها»؛ «لأنها مرويةٌ عن مشايخ كتبهم موجودة غالبًا»، «يغلب عليها الغرائب»، «في أغلبها طرق حديث أعرض عنها المصنفون»[٩]، «كثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي تحتويها، وقلة الزوائد على ما في أصول السنة»، «ليس لها فائدة، فهي متضمَّنَةٌ في كتب السنة الكبيرة، وفي المسانيد، والمصنفات، والمعاجم».

وهذه التعليلات تنمُّ عن ضعفٍ في الاطلاع على الأجزاء الحديثية، أو في فهم مقاصدها، أو في القدرة على توظيف مادَّتها العلمية، بمختلف أشكالها، في النقد الحديثي. وفيما يلي نقدٌ موجزٌ لأبرز تلك التعليلات:

* التكرار: تكرار الحديث في المصادر الحديثية ميزةٌ لا مثلب، فتكراره يفيد ضبطه إسنادًا ومتنًا، وتثبيت ما يقع فيه من الصيغ والألفاظ، وزيادة اليقين بانضباط الأصول والفروع عند المحدِّثين.

وإذا تكرر الحديث بأسانيد مختلفة، فهذه فائدة أكبر من أختها؛ لأن الإسناد هو المحكُّ في النظر الحديثي، وتعدُّد الأسانيد يُثري البحثَ النقديَّ إثراءً ظاهرًا.

* القطع المتناثرة: المعتبر في التقييم جودة المادة العلمية، وإضافتها البحثية. أما هيئة وصول الكتاب إلى الباحث كمالًا ونقصانًا، وصِغَرًا وكِبَرًا، فتلك قضيةٌ شكليةٌ في التقييم العلمي. لأجل ذلك تكون بعضُ الأجزاء التي تمثِّل قطعًا من كتبٍ مهمةٍ مفقودة، أنفسَ من كتبٍ أخرى وصلتْنا كاملة. بل لا نُبعد إنْ قلنا: إنَّ كونَ الأجزاء الحديثية قِطَعًا متناثرة يوجب إيلاءها المزيدَ من العناية، لا إهمالَها والانصرافَ عنها.

* أغلب الأحاديث موجودة في الأصول: حاول العلَّامة ابن الجزري أن يُرشد طالبَ الحديث إلى مظانِّ المتابعات والشواهد، فأرشده إلى «تحفة الأشراف»، للمزي، أو: «جامع المسانيد والسنن»، لابن

(٩) يلاحظ أن هذا التعليلَ مناقضٌ لتعليلٍ سابقٍ يقول: إن «غالب» أحاديثها موجود في المصنفات الأصول.

كثير، ووَصَفَ ذلك بأنه «شافٍ كاف»، فتعقَّبه الحافظُ السخاويُّ بقوله: «وعلى كلا الحالين، فليس بكافٍ، فكم في كتب الحديث مبوَّبها ومُسنَدها، بل وفي الأجزاء المنثورة، والمعاجم، والمشيخات، من طرقٍ لم تودع في الكتب المشار إليها، وذلك بحرٌ لا ساحلَ له»[١٠]، ويقول في الحديث عن الأجزاء: «وما أكثر ما يقع فيها من الفوائد»[١١].

إن الانطلاق من الأغلبية المذكورة إلى إهمال الأجزاءِ الحديثية وزوائدِها مشكلةٌ كبرى، يكفي في بيان ذلك أن أحد الباحثين، وهو الأستاذ نبيل جرَّار، جمع زوائدَ الأجزاء الحديثية على الكتب الستَّة والموطأ ومسند أحمد، مقتصرًا على أنواعٍ محدَّدةٍ من الأجزاء، وبضوابطَ مضيَّقةٍ لانتقاء الزوائد، فصدر كتابه «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» في سبع مجلداتٍ ضخام، وفيه ٧٤٣٧ حديثًا زائدًا، ولا شك أن هذا مقدارٌ كبير، وإهمالُه يعني تغييبَ مُدخَلاته التي قد تُغيّر النتائج العلمية، أو تضيف إليها إضافاتٍ أساسية.

* أغلب الأحاديث غرائب ومناكير: للحافظ ابن رجب كلمةٌ ذكر فيها الأجزاءَ الحديثيةَ، وعدَّها مَجْمَعًا للغرائب والمناكير، فقد يفهم بعض الباحثين تلك الكلمةَ على غير وجهها، ويعيب الأجزاءَ جملةً، انطلاقًا منها.

قال ابن رجب: «وقد كان السلف يمدحون المشهورَ من الحديث، ويذمُّون الغريبَ منه في الجملة...، ونجد كثيرًا ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح، كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل مسند البزار، ومعاجم الطبراني، وأفراد الدارقطني، وهي مَجْمَعُ الغرائب والمناكير»[١٢].

ستكون مناقشة هذه القضية، من خلال كلام ابن رجب، في النقاط التالية:

أ- كان سياق ابن رجب في ذم من يعتني بالغرائب والمناكير ومصادرها في الوقت الذي يُهمل فيه الصحاحَ والمشاهير، ولا ينظر في الكتب الأصلية. وهذا مسلكٌ لا خلاف في ذمِّه والتحذيرِ منه.

ب- ذكر ابن رجب في مجامع الغرائب والمناكير: «مسند البزار»، و«معاجم الطبراني»، وليست هذه مصادرَ ثانويةً عند الجميع قطعًا، ولا يمكن أن يقصد ابنُ رجب عدمَ أحقِّيَّتها بالعناية والاهتمام.

ج- لم تكن كلمةُ ابن رجب مطلقةً، بحيث يصحُّ تعميمُها على الأجزاء الحديثية، بل قد قيَّدها بالأجزاء «الغريبة» أولًا، ثم إن كثيرًا من الأجزاء الحديثية يشتمل على الأحاديث المشاهير، والأسانيد العالية النظيفة، والمرويات الصحيحة والقوية، بل بعضُها مخصوصٌ بذلك، ويتبيَّن بأدنى اطلاعٍ على ما

(١٠) الغاية في شرح الهداية (ص١٩٥).

(١١) السابق (ص٧٩). وقارن هذه العبارةَ من محدثٍ ناقدٍ واسعِ الاطلاع بعباراتٍ تقلِّل من أهمية الأجزاء الحديثية.

(١٢) شرح علل الترمذي (٢/٦٢١-٦٢٤).

تلك صفتُه أن تعميمَ وصف «مَجْمَع الغرائب والمناكير» على الأجزاء الحديثية في غاية البُعد، ولا يمكن أن يقصد مثلَه مثلُ ابن رجب.

د- كان الحافظ ابن رجب نفسُه عارفًا بالأجزاء الحديثية، سماعًا، وقراءةً، وكتابة، وقد وقفتُ على خطِّه وسماعاتِه في بعضها[١٣]، وكان يفيد منها كذلك، ويصرِّح بالنقل عنها في مصنفاته[١٤]، وكان يرويها، ويُجيز بها، وقد وقع بعضُها للمتأخرين من طريقه[١٥]، بل خرَّج لنفسه «مشيخة»[١٦]، وعُني بمعجم شيوخ والده كثيرًا، وحرَّره، وعلَّق عليه[١٧]. كلُّ ذلك يفيد أن الاعتمادَ على ابن رجب في تقليل قيمة الأجزاء الحديثية خطأٌ فادحٌ عليه شخصيًّا، قبل أن يكون خطأً علميًّا فادحًا أيضًا.

هـ- الغرائب والمناكير جزءٌ أصيلٌ من أجزاء الموروث النقدي الحديثي، والعناية به تطلُّبًا وجمعًا وبحثًا من مهمات باحثي هذا الفن، ولا اكتمالَ للشخصية الحديثية النقدية إلا بذلك. وسيأتي مزيدُ توضيحٍ لذلك في المبحث (٣. ١. ١).

وقد خصَّص الأئمة كتبًا كبيرةً لأحاديث الضعفاء والمتروكين والكذَّابين، وساقوها سياقًا مطوَّلًا، ولم تكن كتبهم هذه مهملةً أو معيبةً لأجل ذلك، بل هي من أجَلِّ كتب النقد الحديثي وأهمِّها عند الجميع.

٢- ضبابية الرؤية: مع اختيار شريحةٍ كبيرةٍ من المبحوثين أهميةَ الأجزاء الحديثية، إلا أن السؤال عن سبب هذه الأهمية أبرَزَ إجاباتٍ عائمةً، وشكليةً، وغيرَ تخصُّصية، تُشير، في الجملة، إلى أن تقرُّرَ تلك الأهمية لم يكن عند أصحابها مبنيًّا على رؤيةٍ علميةٍ ودقيقة.

ومن تلك الإجابات مثلًا: «جزء من التراث، ولا بد من المحافظة عليه»، «مدى أهميتها يكمن في عدة أمور، من أهمها: السماعات، والبلاغات، والخطوط، والتواريخ، والبلدان، والمكتبات، والخزائن، والتملكات، والوقف»، «تفيد في توثيق الأحاديث والآثار والأقوال التي في كتب التاريخ، ككتاب تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر»، «لما فيها من الأسانيد والطرق المتعددة التي لها فوائد كثيرة يعرفها

---

(١٣) انظر المخطوطات التالية: جزء من حديث عمر بن روح النهرواني، مجموع أجزاء حديثية: مكتبة دمشق الوطنية، جزء فيه أحاديث منتقاة من مسند أحمد ومن الغيلانيات: انتخاب الضياء المقدسي لابن البخاري، مشيخة ابن البخاري، منتقى من غرائب سنن ابن ماجه، الذهبي.

(١٤) انظر مثلًا: ذيل طبقات الحنابلة (٤٣٨/١، ٤٩/٢، ١٩٢/٣، ٣٣٨، ٢٤٦/٤، ٤٢٧)، فتح الباري (١٠٨/٤، ٣٧٧/٥)، جامع العلوم والحكم (١٥٠/٢)، لطائف المعارف (ص٢٥٤)، أحكام الخواتيم (٦٦٥/٢، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٩٠)، تفسير الفاتحة (ص١٥). وانظر ترجمة ابن رجب في: ذيل التقييد، الفاسي (٧٢/٢)، الدرر الكامنة، ابن حجر (١٠٩/٣).

(١٥) انظر: النهاية في اتصال الرواية، يوسف بن عبدالهادي (ص١٩٩، ٢٣٥).

(١٦) الدرر الكامنة (١٠٩/٣).

(١٧) طُبع «المنتقى من معجم شيوخ أحمد بن رجب» بتحقيق: عبدالله الكندري، لكنه نَسَب انتقاءَه إلى ابن رجب، ونسختَه إلى خطه، وكل ذلك خطأ. وانظر: مقدمة المحقق (ص١٤).

المتخصصون»، «إذا كان كلام البشر العادي عادةً لا يخلو من فائدة، فمن باب أولى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يجني منه الباحث فوائد جمة كثيرة»، «قد يوجد في الأنهار ما لا يوجد في البحار»، «تحتوي الكثير من الأجزاء الصغيرة التي تفيد عبر التاريخ، وهذه المعلومات كثيرًا ما تملأ نوعًا من الفراغ المعرفي»، «نشر العلم وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم »، «أنها خفيفة ليست طويلة كالكتب الحديثية الضخمة»، «تعين على إحياء الصناعة الحديثية»، «سرعة إنجازها ونشرها»، «تراث لأئمة أفاضل أصحاب عقول نيرة ومثرية»، «نشر التراث الإسلامي وإخراجه ليستفيد منه طلاب العلم»، «تعتبر من مصادر السنة».

٣- نظرة الزاوية الواحدة: أبرَزَت الإجاباتُ على سؤال تعليل الاختيار في مدى أهمية الأجزاء الحديثية وجودَ نظرةٍ مجتزأةٍ إلى الأجزاء الحديثية قيمةً ومضمونًا عند شريحةٍ من الباحثين، حيث يميل جملةٌ منهم إلى جانبٍ واحدٍ من جوانب الجديد الذي تضيفه الأجزاء الحديثية، مغفلين جوانب أخرى تُسَاميها في الأهمية، أو تربو عليها. ومن تلك الجوانب، مثلًا، جانبان:

أ- تقوية الأسانيد ودفع العلل، مع أن الأجزاء قد تُبَيِّن العلل وتؤكدها.

ب- جمع الأحاديث في موضوع معين، مع أن هذا نوعٌ واحدٌ فقط من أنواع الأجزاء الحديثية.

٤- طغيان المقارنة النسبية: تصدَّرت هذا البحثَ كلمةٌ لأحد الباحثين، عَدَّ فيها كثيرًا من الأجزاء الحديثية «أرقامًا في المكتبة الإسلامية، ولا غناء فيها»، في سياق حديثه عن أهمية الكتب الأصول، وحاجتها إلى مزيدِ العنايةِ والاهتمام. كما جاءت في إجابات الاستبانة عباراتٌ من نحو: «الاشتغال بالأجزاء الحديثية يصرف الباحث عن أمهات الكتب التي لم تحظَ بعناية المحققين».

ولا يستطيع كثيرٌ من الباحثين الفكاكَ عن مثل هذه المقارنة، التي تُفضي بهم غالبًا إلى التقليلِ من قيمة الأجزاء الحديثية، والتلميحِ إلى أن الجهود التي تُبذل في تحقيقها ضائعة، أو في غير محلها، وربما إلى التصريحِ بذلك(١٨).

ويمكن مناقشة هذه المقارنات، ونتيجتِها التي يراها بعض الباحثين حتميةً، بأمور، منها:

أ- لماذا تُنشأ هذه المقارنات أصلًا؟ ولماذا تُفترض القطيعة بين الاهتمام بالكتب الأصول من جهة، وبالأجزاء الحديثية من جهة أخرى؟ إن مظاهر العناية بالأجزاء الحديثية تدلُّ على حالةٍ علميةٍ ثريةٍ

(١٨) هذا إن لم يتجاوز الأمر إلى دائرة السخرية والتهكُّم المبطَّن. يكتب أحد محققي التراث في بعض مواقع التواصل الاجتماعي: «رأيت جزءًا لأحد الهنود جمع فيه بعض الأخطاء المطبعية في «تهذيب التهذيب»، فبلغت الألف! ثم ننصرف إلى تحقيق «جزء ابن عمشليق»؟!»، فيجيبه آخر: «ولا تنسَ «جزء بيبي» يا شيخ»، فيعود ليقول: «نعم، هل كنا بحاجة إلى «جزء بيبي الهرثمية»، و«ابن عمشليق»، و«الحفار»، وعشراتٍ عشراتٍ غيرها، وأصولنا محرَّفة من داخلها؟!»، ويكتب ثالث: ««مسند أحمد» مدونة الإسلام، وحظه من العناية قليل، ولو صرفت له الجهود لكانت خيرًا من «جزء بيبي» و«رسالة في دخول الحمَّام»».

بالباحثين، والطاقات، والأصول التراثية، وذلك ما يستدعي تنويعَ الجهود، وتعديدَ مسارب خدمة التراث، واحترامَ التخصُّصات والفروق الفردية. ومن غير الجائز أن تُلصَقَ تهمة الأخطاء في الكتب الأصلية باهتمام بعض الباحثين بالأجزاء الحديثية، لأن للكتب الأصلية شريحتَها المهتمةَ بها أيضًا.

ب- هل تعاني الكتبُ الأصولُ إهمالًا وانصرافًا؟ هذه دعوى يشكِّك فيها الواقع، إذ يمكن أن يُقال: إن جُلَّ الكتب الأصلية قد نُشِر محقَّقًا مرَّتين على الأقل، وإن الدراساتِ القائمةَ حولها لا يمكن حصرها، وإن نُسَخها المخطوطة في غاية الكثرة والقُرب، والجهدُ المطلوبُ للتثبُّت من صحَّة ما يقع فيها أقلُّ بكثيرٍ مما قد يُتصوَّر. وبخلاف ذلك كله: الأجزاء الحديثية، والمصادر الفرعية. وبطبيعة الحال، لكل عمومٍ خصوص، ولكل قاعدةٍ استثناء.

وقد كثرت في الآونة الأخيرة الجهودُ المكرَّرةُ في خدمة الكتب الأصلية، وصار يصدر للكتاب الواحد النشرتان والثلاث في وقتٍ متقارب، فارتفعت عقيرة بعض الباحثين بالشكوى من ذلك، وأقدِّر أن المبالغة في وصف حاجة

تلك المصادر إلى الخدمة سببٌ من أسباب ما وقع[١٩].

وإذن، فأي النوعين أحوجُ اليومَ إلى الخدمة؟ وأيهما الذي يعاني الإهمالَ والانصراف؟[٢٠]

ج- على التسليم بصحَّة عقد المقارنة، وصحَّة نتيجتها التي تميل إلى المصادر الأصلية، فإنه ليس من معنى ذلك، بتاتًا، أن تكون المصادرُ الفرعيةُ ضعيفةَ القيمة، قليلةَ الأهمية، غيرَ محتاجةٍ إلى بذل جهد. ليس غريبًا أن يوجد المهم والأهم، والأَولى وما هو أَولى منه، والعقل يوجب الموازنة والعدل، وإعطاء كل ذي حقٍّ حقَّه، ولو كان صغيرًا، أو ضعيفًا، أو فرعيًّا.

ثانيًا: ضعف التصوُّر العددي:

جاءت إجابة ثُلث المبحوثين على سؤال نسبة المنشور من الأجزاء الحديثية (١. ٢. ٦) بين عدم إمكان التقدير، وهو الأكثر، أو بنسبٍ تفوق ٥٠% للأجزاء المنشورة، الأمر الذي يُستبعد استبعادًا تامًّا من خلال نظرةٍ سريعةٍ في فهارس المكتبات الخطية المختلفة، فضلًا عن تقدير ما لم يُفهرَس منها، ومقارنة ذلك بالقسم المنشور من الأجزاء الحديثية.

يمكن الجزم، مثلًا، بتقديرٍ تقريبيٍّ من خلال فهارس المكتبة الظاهرية وحدها، أن في مجاميعها ما لا يقل عن ١٠٠٠ جزء حديثي[٢١]. وإذا ضُمَّ إلى هذا العدد ما في المكتبة نفسِها خارجَ المجاميع، وما في غيرها

---

(١٩) هل يُقصد باستمرار العناية بالكتب الأصلية أن تخرج طبعاتها متقنةً إتقانًا كاملًا، ودون أخطاء؟ هذا أمرٌ تُحيلُه الطبيعة البشرية، وتُبعده العادة الجارية في تحقيق الكتب الكبرى. الإتقان مطلوب، لكنَّ تطلُّبَ الكمال عقدةٌ لا ينبغي الوقوع في شركها.

(٢٠) في تعليقةٍ له على الاستبانة الاستطلاعية، ذكر أحد الناشرين أنه ناقش ناشرًا آخر في شأن الأجزاء الحديثية، فكان جوابه أن استهان بالأجزاء الحديثية، «مع أن إنتاجه حتى الآن هو نَشرُ ما نُشِر سابقًا» من الكتب الكبار.

من المكتبات المفهرسة، والمكتبات الكثيرة غير المفهرسة، فلا شكَّ أن المنشورَ لن يمثِّل، إلى جانب تلك الأعداد، إلا نسبةً محدودة(٢٢).

وعلى سعة اطِّلاع حُفَّاظ القرنين التاسع، والعاشر، فقد اعترفوا بكثرة الأجزاء الحديثية كثرةً بالغة، فابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) يقول في نظمه:

.... الأجزاءُ وهيَ وحدَها * بكثرةٍ لا تستطيع عَدَّها

ويؤيده السخاوي (ت ٩٠٢هـ) شارحًا بقوله: «وهي كثيرة، لا ينحصر عَدُّها»(٢٣).

ورغم أنه توارى عنَّا في هذا العصر من هذه الأجزاء قدرٌ كبير، إلا أن كلمتي ابن الجزري، والسخاوي، ما زالتا صحيحتين منطبقتين على القدر الذي بَلَغنا منها.

هذا، وليس التصوُّرُ العدديُّ للمنشور وغير المنشور من الأجزاء الحديثية ترفًا شكليًّا، أو معلومةً لا قيمةَ لها، وإنما هو مؤشرٌ أساسٌ على اهتمام الباحث، ومتابعته، واطِّلاعه، كما أن التصوُّرَ الصحيحَ حافزٌ لبذل المزيد من الجهود في هذا المضمار، وبالعكس، فالتصوُّرُ الخاطئُ مثبِّطٌ عن ذلك.

ثالثًا: فجوة الرؤية التقييمية:

من خلال نتائج الاستبانة الاستطلاعية، يلاحظ في الجدول (١. ٢. ١) أن نسبة الأغلبية من فئتي المحققين، والباحثين، رأت أهمية الأجزاء الحديثية، في حين ذهبت الأغلبية عند فئة الناشرين إلى الأهمية المتوسطة.

واشتكى أحد الناشرين، في ملحوظةٍ ختامية في الاستبانة، من أن «الإقبال على الأجزاء الحديثية من قِبَل المختصِّين بالحديث، وهم قليل»، وهذا ما سمعته شخصيًّا مِن أكثرَ مِن ناشرٍ عرضتُ عليه نشرَ أجزاءٍ حققتُها.

وقد تكون النظرةُ الاقتصاديةُ عاملًا في ذلك، إلا أنه ربما نتج عن نظرةٍ علميةٍ خاطئة. علَّق أحد المبحوثين في الاستبانة، وهو ناشرٌ يَصِف نفسَه بأنه شارك في نشر الأجزاء الحديثية، وأنه يعلم قيمتَها وفوائدَها جيدًا، فذكر أنه ناقش «صاحب مؤسسة كبيرة لتحقيق كتب السنة»، واقترح عليه نشر ما لم

---

(٢١) انظر: فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية، ياسين السواس: فهرس الرسائل والكتب، الحديث وعلومه (ص٧٥٣-٧٩٣)، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المجاميع)، ياسين السواس: فهرس الرسائل والكتب حسب الموضوعات، الحديث وعلومه (٤٤١/١-٤٥١، ٣٩٧/٢-٣٩٩). علمًا بأن كثيرًا من الأجزاء التي يصحُّ وصفها بالحديثية صُنِّفت أجزاءً في التفسير، وعلوم القرآن، والفقه، والعقائد، والتصوف، والتاريخ، وتصنيفاتٍ أخرى.

(٢٢) جمع الأستاذ نبيل جرَّار الأجزاء الحديثية المطبوعة، مستثنيًا الأجزاء الموضوعية (المصنَّفة في موضوعٍ واحد، أو المرتَّبة على الموضوعات)، والأجزاء التي تجمع أحاديث الصحابي الواحد، والأجزاء التي تجمع طرق الحديث الواحد، فبلغت الأجزاء عنده: ٣٤٦ جزءًا، لكنه أكَّد أن ما استثناه «من حيث العدد أكثر» مما جمعه. انظر: الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٧/١-٨، ٢٧-٦٤).

(٢٣) الغاية شرح الهداية (ص٧٩).

ينشر من الأجزاء الحديثية، فكان جوابه: أن «الأجزاء الحديثية ليس لها فائدة، فهي متضمَّنَةٌ في كتب السنة الكبيرة، وفي المسانيد، والمصنفات، والمعاجم».

وجميع ما سبق يعبِّر عن فجوةٍ في الرؤية التقييمية بين جملةٍ من الناشرين من جهة، وبين المحققين والباحثين من جهةٍ أخرى، تجعل الفئةَ الأولى مُحجمةً عن نشر نتاج الفئة الثانية من الأجزاء الحديثية.

ومع أن الناشرين المبحوثين أبدوا استعدادهم التام لنشر جزءٍ حديثي مستقبلًا، إلا أنهم جميعًا لم يُبدوا رضاهم التام عن واقع نشر الأجزاء الحديثية، بل ذهب ٢٨,٦% منهم إلى عدم الرضا كليةً.

ولا شكَّ أن فئتَهم، المشمولةَ بالاستبانة وغيرَ المشمولة، مسؤولةٌ عن بعض هذا الواقع، وما سبق يُثبِت ذلك.

رابعًا: عدم الاهتمام الفعلي:

انطلاقًا مما سبق، فإن حركة تحقيقِ الأجزاء الحديثية ونشرِها لن تنشطَ، بالقدر الذي تستحقُّه، ما لم يكن للشريحة المستفيدة منها إقبالٌ مناسبٌ عليها.

وقد أشارت الاستبانة الاستطلاعية إلى أن ثُلثَ تلك الشريحة، وهي باحثو الحديث وعلومه، ومَن كانت له أبحاثٌ حديثيةٌ مِن غيرهم، لا يهتمُّون دائمًا بالبحث في الأجزاء الحديثية عند جمع مادَّة أبحاثهم النقدية، بل صرَّحت نسبةٌ قليلةٌ منهم بأنها لا تهتمُّ بذلك أبدًا.

وهذه القضية مؤشرٌ سلبيٌّ في واقع التعامل مع الأجزاء الحديثية، إذ يترتَّب عليها أن الجهود التي تبذل في تحقيقها، ونشرها، لا تثمرُ في الموضعِ المطلوبِ منها أن تثمرَ فيه، نظرًا لتقصير أهل ذلك الموضع.

خامسًا: النشر الرديء:

من أكبر الأسباب الداعية إلى عدم الرضا عن واقع الأجزاء الحديثية: سوءُ تناول المحققين والناشرين لها، ووقوعُ كثير من الأخطاء العلمية في التحقيق، والإخراجية في النشر، على تفاوتٍ في شِدَّة تلك الأخطاء.

وسأقتصر هنا على عرضٍ سريعٍ لنموذجين صدرا في سنتين متعاقبتين، وهما يشيران إلى جانبٍ من ذلك الواقع:

١- جزء «فوائد الفوائد»، لابن خزيمة (ت ٣١١هـ). صدر هذا الجزء عام ١٤٢٢هـ، موسومًا بوصف الدراسة والتحقيق، ولم يستَبِن المحققُ الدلائلَ الواضحةَ التي تقطع بأنه ليس في الجزء منه إلا حديثان، وأما ما بعدهما فمن جزءٍ آخرَ دخل في الأول بسبب سقطٍ في النسخة الخطية[٢٤].

(٢٤) انظر: مقالة: «دخل له كتاب في كتاب»، محمد بن عبدالله السريّع، منشورة على الشبكة العالمية.

٢- كتاب «الفوائد»، لعبد الوهاب ابن منده (ت ٤٧٥هـ). صدر هذا الكتاب في مجلدين، عام ١٤٢٣هـ، وقال محقِّقُه في مقدمته: «هو كتاب جمعه مصنِّفُه فيما يبدو، وكأنه أوراق يتذكر بها ما راق له من بعض كتب العلم، فقد جمع فيه أكثر من ثلاثين كتابًا، هذا غير المفقود من الكتاب، فالكتاب فيما يبدو فُقد معظمه، فلا توجد به مقدمة...»[٢٥].

والواقع أن المحقق عمد إلى مجموعِ أجزاءٍ حديثية، محفوظٍ في دار الكتب المصرية، فنسخه كاملًا، على سوءٍ في قراءته للنص، وعنايته به، ثم اخترع نسبتَه إلى ابن منده دون مستند، مع أن في المجموع أجزاءً لم تؤلَّف إلا بعد وفاة ابن منده بقرون.

٢. المصادر الفرعية عند المحدِّثين النُّقَّاد

٢. ١. مؤشرات العناية بالمصادر الفرعية عند المحدِّثين النقَّاد:

يمكن القول: إن الأجزاء الحديثية، على اختلاف أنواعها، نشأت في بدايات عصر الرواية، وهو نفسُه العصرُ الذهبيُّ للنقد الحديثي، حيث اتَّضحت معالمه، وعاش مؤسِّسوه وأبرزُ رجاله.

ويمكن القول أيضًا: إن عناية الأئمة النقَّاد بالأجزاء الحديثية لم تقتصر على صورةٍ واحدة، بل ظهرت بعدَّة صور، وذلك خيرُ دليلٍ على أن الأجزاء الحديثية من مقوِّمات شخصية المحدِّث، ومعزِّزات عمله النقدي.

وكذلك، فقد تفاوتت حركة النقد الحديثي نشاطًا وهدوءًا، وقوَّةً وضعفًا، خلال القرون اللاحقة، إلا أن الأجزاءَ الحديثيةَ بقيت قاسمًا مشتركًا بين تلك الفترات كلها، فبرزت في كل مرحلةٍ عنايةُ نُقَّادها بها، ولم تزدها الأيام إلا قوةً وثباتًا.

ولتجلية حالة الأجزاء الحديثية عند النقَّاد في مختلف القرون، فسأعرض ذلك في أربعة محاور رئيسة:

٢. ١. ١. التصنيف والجمع:

بدأ إخراج الأجزاء الحديثية مبكرًا، حيث كان الرواة الأوائل، ومن بينهم النقَّاد الحفاظ، هم أصحاب الأجزاء جمعًا وتأليفًا ورواية.

ومن النماذج الدالَّة على ذلك: أن أقدمَ ما وقفنا عليه من كتب الأمالي: أمالي عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)[٢٦].

وأن أقدم المؤلفين في الأربعينات الحديثية: عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ)[٢٧].

---

(٢٥) الفوائد، ابن منده (١/٨).

(٢٦) طُبع الثاني منه بتحقيق: مجدي السيد إبراهيم. وضمن «الفوائد»، لابن منده.

(٢٧) الأربعين البلدانية، السِّلَفي (ص٢٦)، العلل المتناهية، ابن الجوزي (١/ ١١٨)، الأربعين، البكري (ص٢٤)، الأربعين النووية (ص٣٩).

وأقدم المؤلفين في المشيخات: يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)[٢٨].

وأما الفوائد، والغرائب، والأفراد، فقد تعارف الرواة في عصر الرواية «على وضع كتبٍ لهم باسم «الفوائد»، يضع فيه الراوي ما يراه غريبًا من حديث شيوخه. ثم لما اتَّسعت الرواية وكثرت، اضطرَّ الرواةُ حين يريدون السماع من شيخٍ معينٍ أن ينتقوا من حديثه ما ليس عند غيره، فيُفرَد لوحده، ويسمعونه منه...، ومِن النقَّاد مَن قصد التأليف في جمع الغرائب والأفراد»[٢٩].

وكذلك الأمر في جمع أحاديث بعض الأبواب، وجمع مسانيد الصحابة، وأحاديث الشيوخ، فكل ذلك إنما نهض به واختطَّ خُطَّته الرواةُ والنقَّادُ الأوائل.

وأما نُسَخ الرواة، فهي وإن وصلتْنا على هيئة أجزاءٍ حديثية، فإنما كانت أساسَ الرواية عند المحدِّثين، وهي في الأصل كُتبُهم التي يكتبونها عن شيوخهم[٣٠]، لكنها تصلنا غالبًا منتقاةً برواية بعض تلاميذهم، كما في «نسخة أبي مسهر؛ عبد الأعلى بن مسهر، ويحيى بن صالح الوحاظي، وغير ذلك، رواية أبي بكر؛ عبدالرحمن بن القاسم بن الفرج عنهما»[٣١]، أو مقتصرةً على روايتهم عن بعض شيوخهم، مع عدم استيعابٍ غالبًا، كما في «نسخة وكيع عن الأعمش»[٣٢]، و«نسخة أبي صالح؛ عبدالله بن صالح -كاتب الليث بن سعد-، عن عبدالله بن وهب»[٣٣].

وقد استمرت وتيرةُ تصنيف الأجزاء الحديثية في الارتفاع، وكان مصنِّفوها في كل فترةٍ حُفَّاظَها ونُقَّادَها غالبًا، حتى أضحت كمًّا ضخمًا يشكِّل قسمًا رئيسًا من التراث الحديثيّ.

٢. ١. ٢. الانتقاء والانتخاب والتخريج:

كان الأئمةُ النقَّادُ كثيري الانتقاء والانتخاب من أحاديث الرواة، سواءً كانوا شيوخًا لهم، أو مِن متقدِّميهم. ولهم ذلك أسبابٌ ومعاييرُ يطول بحثُها.

---

(٢٨) إثارة الفوائد المجموعة، العلائي (٦٤٦/٢)، المعجم المفهرس، ابن حجر (ص١٩٥)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، السخاوي (ص٣٨٥).

(٢٩) مقارنة المرويات (٣٤٦/١).

(٣٠) انظر من نماذج إطلاق «الأجزاء» على كتب الرواة عن بعض شيوخهم: تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٩٦، ٣٣٧، ٣٤٣)، الجرح والتعديل (٢٣٢/٧)، علل ابن أبي حاتم (١٨٢/٣)، الكامل، ابن عدي (٤٦٢/١)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤٤/٩، ٦٣، ١٣٧/١٣). **تنبيه**: لا شكَّ أن أمورًا كتتابُعِ النقل بعد النقل، وتأثيرِ الاختصار والتصرُّف، ودرجةِ ضبط الرواة لكتبهم، تجعل من النُّسَخ التي وصلتْنا روايةً من الروايات عن كُتب الرواة الأوائل، لا أنها هي ذاتُها، ولذا فلا يُقال: إن الجزء المسمى «نسخة» يمثِّل تمامَ التمثيل كتاب الراوي الذي كان النقَّاد إليه يرجعون، وبه يحكمون، وإن كان ذلك الكتاب هو أصل هذه النسخة. وانظر: مقارنة المرويات (٢٢٤/١).

(٣١) طبعت بتحقيق: مجدي فتحي السيد.

(٣٢) طبعت بتحقيق: عبدالرحمن الفريوائي.

(٣٣) طبعت ضمن «الفوائد»، لابن منده.

كما كثرت تخاريجهم لأنفسهم، ولغيرهم[٣٤].

وهذه الانتقاءات والتخريجات هي أساسُ نسبةٍ كبرى من الأجزاء الحديثية، وقد صُرِّح في كثيرٍ منها باسم منتقيه ومخرِّجه، ومِن أشهر هؤلاء من حُفَّاظ القرون الأولى[٣٥]: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ)، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، أبو أحمد الحاكم (ت ٣٧٨هـ)، ابن المظفر (ت ٣٧٩هـ)، ابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، أبو عبدالله ابن منده (ت ٣٩٥هـ)، خلف الواسطي (ت بُعيد ٤٠٠هـ)، أبو عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ابن أبي الفوارس (ت ٤١٢هـ)، اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، أبو عبدالله الصوري (ت ٤٤١هـ)، النخشبي (ت ٤٥٦هـ)، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

وأما حُفَّاظ القرون اللاحقة، فإن تخريجاتهم للمشايخ والأقران من الكثرة بمكانٍ بعيد.

٢. ١. ٣. الرواية والاطلاع:

حيث كانت الروايةُ سبيلَ انتقال الكتب والمصنَّفات من جيلٍ إلى آخر، فقد كان المحدِّثون أوفرَ ما يكونون عليها عنايةً واهتمامًا في عامَّة العصور. وكانت الأجزاء الحديثية من أبرز مرويَّاتهم وأكثرها، حيث كانوا يتحمَّلونها سماعًا، وعرضًا، وإجازةً، ويؤدونها كذلك، مع مطالعتها ومراجعتها، ونسخها واستنساخها.

ويكفينا للنمذجة على ذلك أن نذكر محدِّثين نُقَّادًا[٣٦]، من خمسة قرون متوالية، كانت الأجزاءُ من أبرز مرويَّاتهم وموارِدهم:

فمن القرن الخامس[٣٧]: الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، كانت مكتبتُه حافلةً بالأجزاء الحديثية، وورد بجملةٍ منها دمشق، واقتبس منها كثيرًا في كتبه، خصوصًا في «تاريخ بغداد»[٣٨].

---

(٣٤) «التخريج» هنا مرادفٌ للانتقاء والانتخاب في أحيان، ويزيد عليهما بكلام المخرِّج على الأحاديث المنتقاة، وعزوها إلى المصادر الأصلية، في أحيانٍ أخرى. انظر: التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد (ص٥٥).

(٣٥) أذكر هنا نماذجَ ممن رُوِيَت أجزاءٌ حديثيةٌ بانتقائهم أو تخريجهم، من خلال كتب الفهارس والمعاجم، وفهارس المخطوطات، أما من كان ينتقي الأجزاءَ ويخرِّجها من الأئمة، ولم تبلغنا روايةُ منتقياتهم، فهم كثرةٌ لا تُحصَر، وأخبارهم في ذلك منثورةٌ في كتب أصول الحديث، والتواريخ، والتراجم.

(٣٦) هذه صفةُ جميع من سيُذكر تاليًا، أما الرواة المجرَّدون فكثير.

(٣٧) ابتدأت بهذا القرن؛ لأن فيه استقرَّت رواية المصنَّفات، وتمايزت أسانيدُها وطُرُقُها، بعد أن كانت مدمجةً في مسموعات الرواة ومرويَّاتهم.

(٣٨) انظر: تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته، المالكي -مع أن مؤلف الكتاب أخرج منه «الفوائد والأمالي والمنثور»، كما ذكر في مقدمته (ص٢٨٢)-، موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم العمري (ص٤١٢، ٤٣٢-٤٤٩).

ومن القرن السادس: ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، زاد مصنِّفو «الفوائد، والأمالي، والأجزاء، والنسخ والصحف الحديثية»، الذين اقتبس ابنُ عساكر منهم في «تاريخ دمشق» وحدَه، على ٣٩٥ مصنِّفًا، وربما كانت اقتباساتُه عن عدَّة أجزاءٍ للمصنِّف الواحد(٣٩).

ولعل أوسعَ منه روايةً في ذلك القرن: أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ)، الذي كان، وبقي، مدارًا من مدارات رواية الكتب الشرعية إجمالًا، والحديثية خصوصًا، والأجزاء منها بوجهٍ أخصّ(٤٠).

ومن القرن السابع: الضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، طُبِعت قطعةٌ صغيرةٌ من «ثبت مسموعاته» في نحو ٢٠٠ صفحة، جاء جُلُّ مسموعاته فيها أجزاءً حديثية(٤١).

ومن القرن الثامن: المزي (ت ٧٤٢هـ)، لا تخطئ عينُ الناظر في مجاميع الأجزاء الحديثية خطوطَه عليها بالسماع والإسماع، والقراءة والنَّسخ، وهي فيها بالغةُ الكثرة(٤٢). بل ذكر ابن حجر أنه سمع من الأجزاء أُلُوفًا(٤٣).

وقد سَبَقَت في موضعها الإشارةُ إلى أن للحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، وهو أحد أعمق النقَّاد نظرًا في هذا القرن، عنايةً معروفةً بالأجزاء الحديثية.

ومن القرن التاسع: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، قاربتْ مرويَّاتُه من فوائد المحدِّثين وأجزاء أحاديثهم ٧٠٠ جزء، من غير احتساب مئات الأجزاء الحديثية التي فرَّقها في «معجم مروياته» مع غيرها من الكتب، بحسب أصنافها(٤٤). وتحتفظ عوالم المخطوطات حتى الآن بأجزاءٍ حديثيةٍ عديدةٍ نَسَخَها ابن حجر بخطه، أو أثبَتَ عليها سماعاتِه وتعليقاتِه(٤٥).

---

(٣٩) بحسب إحصاء د. طلال الدعجاني، انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/٦٩٥-١٥٢٤).

(٤٠) لإثبات ذلك، يمكن الكشف عن اسمه في معاجم الكتب المتأخرة، كالمعجم المفهرس، لابن حجر، وصلة الخلف، للروداني.

(٤١) لم يرقِّم محققه، د. محمد مطيع الحافظ، تلك المسموعات، مع بالغ الأسف. وانظر: فهرس الكتب الواردة في الثبت (ص٢٤٨-٢٦١).

(٤٢) مع أن المجاميع المفهرسة في «معجم السماعات الدمشقية المنتخبة» لم تبلغ ٣٠ مجموعًا، وهو عددٌ قليلٌ نسبيًّا من مجاميع المكتبة الظاهرية، إلا أن سماعاتِ المزي المفهرسةَ فيه جاوزت ١٠٠ سماع، كان هو كاتبَ السماع في أكثرها. انظر: (ص٦٣٨-٦٤٠).

(٤٣) الدرر الكامنة (٦/٢٢٩). وانظر: معجم شيوخ السبكي (ص٥٠٩).

(٤٤) انظر: المعجم المفهرس (ص٢٢١-٣٨١). وقد ذكر السخاوي في الجواهر والدرر (١/١٦١) أن ابن حجر سمع بدمشق، في مائة يوم فقط، كتبًا تكون في نحو ٤٥٠ جزءًا بالتجزئة الحديثية، وأجزاءً حديثيةً أخرى أكثرَ من هذا المقدار.

(٤٥) انظر مثلًا: مجموع أجزاء حديثية، أكثره بخط ابن حجر: مكتبة شهيد علي باشا.

٢. ١. ٤. الإفادة والاقتباس:

أفاد المحدِّثون النقَّادُ من الأجزاء الحديثية، واتكأوا عليها في تصانيفهم كثيرًا، ولم تكن عندهم، مطلقًا، مهملةً أو مُستَقَلَّة.

ويمكن أن يُفصَّل شكلُ هذه الإفادة على صورتين:

١- الإفادة التكوينية العامة: لا بد أن الأجزاءَ الحديثيةَ ساهمت في التكوين العلمي لشخصيات النقَّاد، إذ لا شكَّ أن مجرَّد الجرد الموسَّع لتلك الأعداد الكبيرة من الأجزاء يُثري المخزون الحديثيّ، ويوقِفُ على الطرقِ، والرواةِ، والكلامِ على الأحاديث، والاتجاهاتِ النقدية، وغيرِ ذلك مما تكتنزه الأجزاء الحديثية.

٢- الإفادة العلمية التفصيلية: تَبرُز الأجزاءُ الحديثيةُ في مصنَّفات المحدِّثين النقَّادِ مصدرًا أصيلًا من مصادرهم في الرواية، وجمع الطرق، ونقد المرويات.

وقد مضت الإشارةُ إلى إفادة الحافظين الخطيب، وابن عساكر، من الأجزاء الحديثية، في بعض مصنَّفاتهما.

وحيث لا يمكن استقصاءُ صور هذا الجانب، فستكتفي الدراسةُ هنا بإلقاء الضوء على ناقدٍ واحدٍ، وكتابٍ نقديٍّ واحدٍ من مؤلَّفاته، بوصف ذلك عيِّنةً تُستَبانُ من خلالها بصمةُ الأجزاء الحديثية في مصنَّفات الشخصيات الحديثية النقدية. الناقد هو الحافظ ابن حجر العسقلاني، والكتاب هو «التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز»، المشهور باسم «التلخيص الحبير»[٤٦].

فأما ابن حجر، فكان، كما سبق، مكثرًا للغاية من تحمُّل الأجزاء الحديثية بمختلف طرق التحمُّل، وروايتها. ويظهر أن الاستفادةَ من تلك الأجزاء كانت شغلًا شغل ذهنَه في مراحلَ من حياته، فانتصب لتأليف عدَّةِ كتبٍ تقرِّب أمرَها إليه وإلى غيره، وذلك على أصنافٍ، منها[٤٧]:

الأطراف: ككتاب: «الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة»: رتَّب فيه أطراف أحاديث الأجزاء بحسب موضوعاتها، وكتاب: «الإجزاء بأطراف الأجزاء»: رتَّب فيه أطراف أحاديث الأجزاء بحسب مسانيد الصحابة.

الترتيب[٤٨]: ككتاب: «ترتيب فوائد سمُّويه» على المسانيد، وكتاب: «ترتيب فوائد تمام» على الأبواب، وكتاب: «ترتيب غرائب شعبة، لابن منده».

---

(٤٦) اخترتُ الحافظ ابنَ حجر لظهور مشاركتِه في النقد الحديثي، وارتفاع إمكانية القياس من خلال مصنَّفاته، فضلًا عن أنه من أوسع المتأخرين اطلاعًا على مناهج النقد، وفهمًا لها، وإن خولف في جوانبَ علميةٍ اجتهاديةٍ لا تقضي بالنقض على المقصود هنا.

(٤٧) ملخَّصة من سرد مؤلفات ابن حجر في ترجمته الموسَّعة للسخاوي: الجواهر والدرر (٢/٦٦٠-٦٩٥).

(٤٨) يفترق التطريف عن الترتيب في تضمين الأسانيدِ والمتونِ كاملةً في الثاني، وأطرافِها فقط في الأول.

الانتقاء: ككتاب: «الأبدال الصفيات من الثقفيات»، وكتاب: «الأبدال العليات من الخلعيات»، ومنتقيات من كلٍّ من: «معجم السبكي»، «معجم شيوخ ابن عساكر»، «مشيخة ابن الشيرازي»، «مشيخة ابن البخاري»، «عوالي الدبوسي»، «عوالي ابن المقير بالإجازة».

وقد أفاد ابن حجر من أعماله العلميةِ هذه خاصة، ومن خبرته بالأجزاء الحديثية عامة، فكانت الأجزاء مصدرًا رئيسًا في مصنَّفاته، يشير إلى ذلك أن مواردَه منها في أوسع كتبه، «فتح الباري»، تتجاوز ٤٠٠ جزءٍ حديثيّ، بما يمثِّل ٣٠% تقريبًا من موارده في الكتاب[٤٩]، كما أن مواردَه من هذا الصنف في كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» تجاوزت ١٥٠ جزءًا[٥٠].

وأما كتاب ابن حجر: «التمييز»، أو: «التلخيص الحبير»، الذي يختصُّ بجمع طرق الأحاديث، ودراسة أسانيدها، ونقد مروياتها، فإنه، مع كونه في غاية الاختصار والإيجاز، يُبرِز مركزيةَ الأجزاء الحديثية عند ابن حجر في هذا الجانب على الأخص، حيث زادت الأجزاء التي نصَّ على النقل منها في كتابه على ١٢٥ جزءًا[٥١].

ولا يُشكل على جميع ما سبق احتمالُ أن يكون ابنُ حجر ينقل عن تلك الأجزاء بواسطةٍ أحيانًا، إذ المرادُ أن الأجزاءَ الحديثية حاضرةٌ ومؤثرةٌ في تصانيفه عمومًا، وتصانيفه النقدية خصوصًا.

٢. ٢. هل كانت الأجزاء الحديثية سببًا في ضعف النقد الحديثي؟

تكرَّر في نتائج الاستبانة، الموضَّحة في المبحث (١. ٢)، تصوُّرٌ في أهمية الأجزاء الحديثية لدى بعض المبحوثين، خلاصته أنها تفيد في تقوية الطرق والأسانيد الضعيفة. وسبق في موضعه نقدُ ذلك بأنه نظرةٌ إلى جانبٍ واحدٍ من القضية، وأن الأجزاءَ الحديثيةَ تفيد أيضًا في كشف علل الأسانيد وتضعيفها.

ويبدو أن هذا التصوُّر، الذي هو نموذجٌ من نماذج الضعف النقدي لدى جملةٍ من الباحثين[٥٢]، نشأ عن تطبيقاتٍ متكاثرة، في المراحل المتأخرة والمعاصرة خاصةً، غلب فيها إبرازُ هذا الجانب من فائدة

---

(٤٩) بحسب إحصائي لها من فهرس كتاب «موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري»، د. شيخة حمد العطية، الذي أوصلتْ مؤلفتُه عددَ الموارد فيه إلى ١٣٤٩ كتابًا. وقد وضعتُ هامشَ خطأٍ إحصائيٍّ، اعتبارًا لوقوع التكرار والخطأ في استخراج الموارد وعَدِّها. **إضافة:** استقرأ د. عصام السناني جوانبَ ممَّا «أورده ابن حجر في كتابه «فتح الباري» من كتب الفوائد، ليحلَّ بها بعضَ مشكلات الصحيح»، فساق عدَّة وجوهٍ من ذلك. انظر: مقدمة تحقيق نسخة يحيى بن معين، برواية الصوفي عنه (الأول من الحربيات) (ص١٩٨-٢٠١).

(٥٠) بحسب إحصائي لها من قائمة د. شاكر محمود عبدالمنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ومنهجه وموارده في الإصابة» (٢/٢٢-٨٢).

(٥١) بحسب إحصائي من فهرس الأستاذ أشرف بن عبدالمقصود للمصنَّفات الواردة في الكتاب (٧/٢٧٧-٣٣٠).

(٥٢) انظر: مقارنة المرويات (١/١٠)، الأصل العام في الأحداث التاريخية وتطبيقاته في النقد الحديثي، د. إبراهيم اللاحم (ص٨).

الأجزاء الحديثية، حيث كثر استقاءُ المتابعاتِ والشواهدِ من الأجزاء بغرض التقوية، خصوصًا أجزاء الفوائد والغرائب، حتى أدَّى ذلك ببعضهم إلى تقوية الأسانيد بما لا يصحُّ تقويتُها به في مناسباتٍ كثيرة.

فهل أدَّت العناية بالأجزاء الحديثية إلى هذه التطبيقات المخطئة، وذلك المفهوم المخطئ؟

وإضافةً إلى ذلك، فربما تساءل البعض عن دور الأجزاء الحديثية في خُفُوت قوَّة النقد الحديثي فيما بعد عصر الرواية، وهل كان لتزايد اهتمام محدِّثي تلك الأعصار بالأجزاء أثرٌ في ذلك؟

وستكون الإجابة عن هذه التساؤلات مختصرةً، بتوضيح نقطتين رئيسَتين:

١- سبق أن مطالعة الأجزاء الحديثية تزيد ثراء الشخصية العلمية حديثيًّا، بالوقوف على الأسانيد، والرجال، والأحكام النقدية، ومناهج المحدِّثين. وهي في هذا تسير والأصولُ الكبرى جنبًا إلى جنب، فمادَّة الجميع واحدة، وكلا النوعين يتضمَّن الصحاح، والحسان، والغرائب، والضعاف، والمناكير، والموضوعات، والعلل، إلى غير ذلك.

إن المحكَّ في هذه القضية هو طريقةُ تناول الباحث للمصدر، ومعرفتُه بمنهجِه، وشرطِه، ورتبةِ صاحبه، وحسنُ انتقائه منه، وانضباطُ تعامله مع محتواه بالضوابط العلمية. وأما مجرَّدُ العناية بهذا النوع من المصادر، فلا يمكن أن يكون له ذلك التأثيرُ السلبيُّ المتوهَّم.

٢- لم يطغَ اهتمامُ المحدِّثين بشيءٍ يومًا على اهتمامهم بأصولهم الكبرى، مهما اهتمُّوا بغيرها، ولم تكن معرفتُهم النقدية، وعلومُهم الحديثية، منطلقةً إلا من تلك الأصول، ومن مناهج أصحابها، وقد كانوا يجتهدون غاية الاجتهاد في سماعها وإسماعها، وشرحها واستشراحها، ومعرفة أسانيدها، ومراتبها، وضبط رواتها وألفاظها، تُثبِت ذلك سِيَرُهم ومسموعاتُهم ومؤلَّفاتُهم(٥٣). فلو كان ضعفُ النقد حقيقًا بأن يُعزَى إلى العناية بمصدرٍ من المصادر، لعُزِيَ إلى العناية بهذه الأصول، لولا أن الضعف إنما يعود، كما سلف، إلى طريقة التناول والتعامل.

٣. إضافات المصادر الفرعية في النقد الحديثي

إذا كانت للأجزاء الحديثية تلك الأهمية، وكانت عنايةُ النقَّاد بها ظاهرةً في عامَّة العصور، تصنيفًا وروايةً وإفادة، فلا بد أنها تنطوي على إضافاتٍ علميةٍ حقيقية، تضيف الكثيرَ إلى ساحةِ النقد الحديثي.

(٥٣) ينظر في جانب السماع والرواية: كتاب «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، لابن نقطة، و«ذيله»، للتقي الفاسي. وأما جانب التأليف فأظهر من أن يُحال فيه إلى مصدر.

وسأعرض هنا لأبرز تلك الإضافات، مصنَّفةً إلى أصنافٍ عامَّةٍ تضمُّ ما أذكره من أفرادها، وما لم يتَّسع المقام لعرضه. وقد أجريتُ، لمزيدٍ من الإيضاح، دراسةً تحليليةً لأحاديث أحد الأجزاء العالية الشهيرة، وهو «جزء بيبي»[٥٤]،

الذي يضمُّ ١١٩ إسنادًا، واستقيتُ منه النماذجَ الرئيسَةَ في أكثر الأصناف التالية، ونمذجتُ بغيره أحيانًا[٥٥].

وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من المبحوثين في استبانة المبحث (١)، قد أدرجوا بعض هذه الصور في تعليلهم لأهمية الأجزاء الحديثية، فأنبأوا عن اطِّلاعٍ ومعرفة.

٣. ١. إضافات رواية:

وتأتي على عدَّة صور، منها:

٣. ١. ١. الزيادات:

تزخر الأجزاء الحديثية بالروايات الزائدة على الكتب الأصول، سواءٌ من ذلك ما كان زائدًا مطلقًا ينفرد به الجزء، أو نسبيًا، بكونه يتضمَّن زيادةً في الإسناد، أو في المتن.

وقد ساق صاحب «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» ٢٨ حديثًا زائدًا على الكتب الستة والموطأ والمسند من جزء بيبي[٥٦]، منها ما ينفرد به الجزء، ومنها ما تشاركه فيه أجزاءٌ أخرى.

ومن أمثلة الزوائد المطلقة في الجزء المذكور: الحديث (١٠٨) عن أبي هريرة مرفوعًا: «إن الله اختار العرب...». لم أجده من حديث أبي هريرة إلا في هذا الجزء.

ومن أمثلة الزوائد النسبية في الجزء: الحديث (١١١) عن أبي هريرة مرفوعًا، في السبعة الذين في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله، وذكر سابعهم: «رجل كان في سريَّةِ قومٍ، فالتقوا العدو، فانكشفوا، فحمى أدبارهم، حتى نجا ونجوا، واستشهد». وقد أخرج ابن حجر هذا الحديثَ من طريق بيبي، وقال: «هذا حديثٌ حسن، غريبٌ جدًّا في غالب ألفاظه، والخصلة السابعة فيه أشدُّ غرابة...، والمشهور في

---

(٥٤) يخطئ أكثر الباحثين في نسبة أسانيد هذا الجزء إلى بيبي، وجعل الشيوخ فيه شيوخًا لها، والواقع أنها إنما ترويه عن عبدالرحمن بن أبي شريح الأنصاري (ت ٣٩٢هـ)، وأنه جزءٌ من حديثه لا غير، وإنما نُسب إلى بيبي على عادة المحدِّثين في تلقيب الأجزاء بأمور، منها أسماء رواتها، ونظيره «جزء هلال الحفار»، الذي هو جزءٌ من حديث الحسين بن يحيى المتّوثي القطان، وليس لهلال الحفار فيه إلا روايته عنه.

(٥٥) كان اختياري «جزءَ بيبي» مقصودًا؛ لكونه مِن أبعد ما يظنُّ المختصُّون وغيرُهم تضمُّنَه الإضافةَ العلمية، وقد مرَّ في حاشيةٍ سابقةٍ ما يَشِي بتقليل بعض الفضلاء من قيمته، كما وقع معي نحوُ ذلك من باحثٍ شرعيٍّ في غير تخصُّص السنة وعلومها. هذا، ومن القريب أن تُجعَل نشرة هذا الجزء نموذجًا لضعف أعمال المحققين في الأجزاء الحديثية، لعدم استقصاء نسخ الجزء، وكثرة ما وقع فيه من أخطاء وتحريفات، وتطويل الحواشي بما أبعدها عن المطلوب من المحقق فيها.

(٥٦) بحسب نتيجة البحث الإلكتروني في الكتاب.

هذه الخصلة السابعة ما وقع في الصحيحين وغيرهما من وجهٍ آخر بدلها: «وشابٌّ نشأ في عبادة الله»، فإن كانت محفوظةً فهي ثامنة»(٥٧).

وكثيرًا ما تكون هذه الزوائد من الأحاديث الغريبة الأفراد، وهو مقتضى وسم كثيرٍ من الأجزاء بأوصاف «الفوائد»، و«الحسان»، و«الغرائب».

وتخريج الغرائب عند نُقَّاد المحدّثين ليس عريًّا عن الأهمية، فضلًا عن الفائدة، بل له عندهم قيمةٌ نقديةٌ بالغة، بلغت ببعضهم إلى إفراد كتبٍ كبيرةٍ خاصةٍ في هذا الجانب، بل إلى التفنُّن في ذلك، وهي بذاتها مصنَّفاتٌ نقديةٌ لا تقلُّ أهميةً عن كتب النقد الأخرى، وتُماثلها في ذلك الأجزاء الحديثية التي تتضمَّن تلك الأنواعَ من الأحاديث.

ومن معالم أهميةِ الغرائب في باب النقد الحديثي، وفائدتِها للباحث فيه:

١- معرفة الإسناد الغريب، ومنشئه، ووجه غرابته، وأنواعه إطلاقًا ونسبية، ومراتبه صحَّةً وحُسنًا وضعفًا ونكارةً ووضعًا، وما يصلح منه للاعتبار، وما لا يصلح.

٢- معرفة أوهام الرواة، ومظانِّها من الأسانيد، ومراتب تلك الأوهام شدَّةً وخِفَّة.

٣- الوقوف على نماذج من أحاديث الضعفاء والمتروكين والكذَّابين، وأصحاب الإغراب والانفراد، وأهل الوهم والخطأ، تأكيدًا لأحكام أئمة النقد فيهم.

٤- معرفة التراكيب الإسنادية التي كانت مستنكرةً عند الأئمة، سواءً ما كان منها لا يجيءُ عندهم ولا يُعرَف، أو ما كان مشهورًا تُسلَك جادَّتُه، وتَسبِق الألسنةُ إليه.

٥- معرفة القرائن التي يُقبَل معها تفرُّد الراوي، والقرائن التي تقضي بكونه منكرًا مردودًا.

٦- معرفة الأحاديث التي يكثر فيها الإغراب، وتتعدَّد فيها الأسانيد، والإفادة من ذلك في تقييم النظرة إلى كثرة طرقها بالحكم بالتواتر أحيانًا، وبالعضد بالطرق أحيانًا أخرى.

إلى غير ذلك من الوجوه التي تستحقُّ استقراءً وإفرادًا بالبحث والنمذجة.

ومن مظاهر العناية بالغرائب في جزء بيبي بالخصوص، أن ابن أبي شريح ساق فيه ١٢ حديثًا من غرائبَ من حديث يونس بن عبيد (١٥ - ٢٦)، جاء منها ٩ أحاديث من روايته عن محمد بن سيرين، وهو الإسناد الذي ساق البزَّارُ منه حديثًا في مسنده، وقال فيه: «رُوي عن محمد من غير وجه، وإنما ذكرناه من حديث يونس لعِزَّة ما أسند يونس عن محمد»(٥٨). ومن النادر أن تجتمع أسانيدُ هذه الرواية العزيزة في موضعٍ واحد.

---

(٥٧) الأمالي المطلقة (ص٩٧). والحديث من هذا الوجه مخرَّجٌ في أجزاء أخرى، على خلافٍ فيه، انظر: السرائر، علي بن سعيد العسكري (١٦)، فضيلة العادلين من الولاة، أبو نعيم الأصبهاني (٣٥)، جزء فيه عشرة أحاديث من حديث عائشة بنت المجد (ق١١٥أ).

(٥٨) فتح الباري (٤١٠/١٢)، تغليق التعليق (٢٧٣/٥).

كما سيأتي أن ابن أبي شريح ساق عدَّةَ أحكام بالتفرُّد في جزئه هذا.

٣. ١. ٢. المتابعات:

تُقدِّم الأجزاءُ كمًّا ضخمًا من متابعاتِ رواةِ الأصول، مما لا يوجد في غيرها، وتكون متابعاتٍ مؤثرةً، أو ذاتَ قيمة، في أحوالٍ كثيرة.

ومن نماذج ذلك: إسنادٌ لحديث المعوذتين، قال ابن حجر: «أخرجه النسائيُّ والبزَّارُ جميعًا عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر -المعروف بغندر-، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن يزيد بن رومان، عن عامر بن عقبة -وفي رواية النسائي: عقبة بن عامر، ثم اتفقا-، عن عبدالله الأسلمي...»[٥٩].

وقد أخرج ابنُ أبي شريح هذا الإسنادَ في جزء بيبي (٤٢) بإسنادٍ صحيحٍ عن عقبة بن مُكرَم العَمِّي -وهو ثقة[٦٠]-، عن محمد بن جعفر، به، وجاء عنده: «عامر بن عقبة»[٦١]. فكانت هذه متابعةً قويةً ترجِّح روايةَ البزَّار، أو تصوِّب ما وقع في نُسَخ كتاب النسائي، وهو ما ذهب إليه ابن حجر في موضعٍ آخر[٦٢]، ويظهر أنه استند إلى تلك المتابعة التي لم أجدها إلا في هذا الجزء.

٣. ١. ٣. المخالفات:

تُثري الأجزاءُ الحديثية البحثَ النقديَّ بالأوجه الجديدة في اختلافات الرواة، فتزيد دقَّة النظر، وتؤكد نتيجتَه، وتزيد بيانًا في مسالك العلة، وأسباب الوهم، وتصرُّفات الرواة.

ومن هذا الضرب في جزء بيبي: الحديث (١٠١) بإسنادٍ صحيحٍ عن مهران بن أبي عمر، عن سفيان الثوري، عن أيوب وليث، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخبّ ثلاثة أطواف بالبيت، ويمشي أربعة.

ولم أجد رواية ليث -وهو ابن أبي سُلَيم- إلا في هذا الموضع.

---

(٥٩) نتائج الأفكار (٣٤٧/٢). والحديث في السنن الكبرى (٧٧٩٦)، وكشف الأستار (٢٣٠٠)، غير أنه وقع في كشف الأستار: «عقبة بن عامر»، كرواية النسائي، فكأنه تصرُّفٌ أو سبقُ قلم، وكلام ابن حجر صريحٌ في الخلاف بين النسائي والبزار.

(٦٠) تقريب التهذيب (٤٦٥١).

(٦١) تصرَّف محقق الجزء، فجعله: «عقبة بن عامر»، وذكر أنه ورد في أصله: «عامر بن عقبة»، وعلى حاشيته: «صوابه: عقبة بن عامر»، مرموزًا له برمز الحاشية «حـ». وتصرُّف المحقق خطأ كبير، إذ رمزُ الحاشية يدلُّ على أنه تصويبٌ من خارج الرواية، لا تُغَيَّر به الروايةُ نفسُها.

(٦٢) تهذيب التهذيب (٤٦٢/٢).

وأما رواية أيوب، فقد أخرجها أحمد(٦٣) عن إسماعيل بن علية، عنه، به، مطوَّلًا، لكنه لم يصرِّح برفع هذا القدر من المتن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو بذلك يتابع مالكًا في روايته موقوفًا على ابن عمر(٦٤).

والظاهر أن مهران بن أبي عمر قد وهم فيه على الثوري، إذ قد «كان عنده غلطٌ كثيرٌ في حديث سفيان»(٦٥). كما يحتمل أن الثوريَّ قد حمل فيه روايةَ أيوب على رواية ليث، وهذا أبعد.

٣. ١. ٤. الموقوفات والمقطوعات:

في فتراتِ ما بعد عصر ازدهار الرواية، أضحى الاتجاهُ العامُّ للتصنيف الحديثي جاريًا في مسار الأحاديث المرفوعة غالبًا، حيث أُلِّفَت المسانيد، والجوامع، والسنن، والمستخرجات، وخُرِّجَت الغرائب، والعوالي، ونحوها، وقلَّ تأليف المصنَّفات أو ندر، فقلَّ، تبعًا لذلك، ظهورُ أسانيد الموقوفات والمقطوعات، وحُكِيَ كثيرٌ من أقوال الصحابة والتابعين بلا أسانيد(٦٦).

ومن ثمَّ أضحت الأجزاءُ الحديثيةُ منفذًا من المنافذ القليلة لما هذا ضَربُه من الأسانيد، حيث أبرزَت بعضُ الأجزاء هذا النوع، خصوصًا ما يلقَّب منها بـ«الأخبار» و«الحكايات»(٦٧)، وخُتِمَت كثيرٌ من مجالس الأمالي بالموقوفات والحكايات، على عادة المحدِّثين بذلك(٦٨)، وخُصِّصت بعض أجزاء الفوائد للآثار(٦٩).

وفي الجملة، فهذا النوع من الأحاديث كثيرٌ جدًّا في الأجزاء الحديثية بمختلف أشكالها(٧٠).

ولا تخفى أهميةُ هذا الضرب البالغةُ في النقد الحديثي، وأنه ركيزةٌ رئيسةٌ في بيان علل كثيرٍ من الأحاديث المرفوعة والموصولة، والمصادرُ الفرعيةُ موردٌ معينٌ لذلك تأسيسًا وتأكيدًا، بل ربما انفردت به.

---

(٦٣) المسند (٤٧١٨) -وعنه أبو داود في مسائله له (٦٩٧)-.

(٦٤) الموطأ (٣٦٥/١).

(٦٥) قاله ابن معين -كما في تهذيب التهذيب (١٦٧/٤)-.

(٦٦) انظر: مقارنة المرويات (١٦٩/٢).

(٦٧) وهي تتضمَّن المرفوعات أيضًا، وإنما المراد أن جانبَ الموقوفات والمقاطيع فيها ظاهر. انظر مثلًا: جزء فيه من الأخبار والحكايات من كلام العلماء، محمد بن عبدالله الحضرمي (مطيَّن)، جزء فيه من الحكايات والأخبار الحسان، علي بن المفرّج الصقلي، جزء فيه أخبار وحكايات عن أبي بكر؛ محمد بن سليمان الربعي.

(٦٨) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (١٢٩/٢).

(٦٩) مقدمة تحقيق المهروانيات، د. سعود الجربوعي (٢٨٥/١).

(٧٠) لم يُدخِله الأستاذ نبيل جرار في كتابه «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء»، لاعتباراتٍ علميةٍ في شرط الكتاب. وقد أفادني في مراسلةٍ خاصة، بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٩هـ، أنه ميَّز هذا النوعَ من الأحاديث بعلامةٍ معيَّنة، لكنه لم يجمعها، ولا يستطيع إحصاءها الآن، غير أنه قدَّم نموذجًا تقريبيًّا بإحصاء ما في أجزاء «الغيلانيات» فقط، فبلغت الآثار فيه ١٦٥ أثرًا، من أصل ١١٤٢ إسنادًا في الكتاب.

ومن نماذج ذلك: حديثٌ رواه علي بن غراب، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تشبَّه بقومٍ فهو منهم»[٧١]، حيث استغربه البزَّار، والطبراني، وأشار البزَّار إلى أنه جاء عن هشام، به، موقوفًا، ولم أقف على هذا الوجه إلا في كتاب «الورع»، للمرُّوذي، حيث أخرجه عن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد (هو القطان، الإمام الحافظ)، عن هشام[٧٢].

٣. ١. ٥. المراسيل:

كما وقع في الآثار الموقوفة والمقطوعة، فقد قلَّت مبكِّرًا العنايةُ بالمراسيل والمنقطعات، وكان هذا أمرًا مزعجًا لإمامٍ ناقدٍ كأحمد بن حنبل، قال الميموني: تعجَّب إليَّ أبو عبدالله ممَّن يكتب الإسناد، ويَدَع المنقطع، ثم قال: «وربما كان المنقطع أقوى إسنادًا وأكبر». قلت: بَيِّنه لي، كيف؟ قال: «يكتب الإسناد متَّصلًا، وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه، وهو يرفعه، ثم يُسنِده، وقد كتبه هو على أنه متَّصل، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ». معناه: لو كتب الإسنادين جميعًا عرف المتَّصلَ من المنقطع، يعني: ضعف ذا، وقوة ذا[٧٣].

ونظرًا لسعة شرط الأجزاء الحديثية، وعدم تقيُّدها بالمسندات كما تتقيَّد جملةٌ من المؤلَّفات الحديثية، فقد غدت الأجزاءُ مكمنًا ثَرًّا من مكامن المراسيل، وفيها ما يكون مُعلِّلًا للموصولات، أو خافضًا لقوَّة صحَّتها على الأقل بإيراد الخلاف القوي على مداراتها.

وقد ذيَّل الأستاذ نبيل جرَّار كتابَه «الإيماء» بقسمٍ خاصٍّ لزوائد الأجزاء من المراسيل، فبلغت ٦٥٦ مرسلًا، مع أنه لم يُدرِج في هذا القسم ما جاء في الأصول موصولًا من طريق الراوي المرسِل نفسِه، وهو جزءٌ مهمٌّ جدًّا من زوائد الأجزاء، لتعلُّقه بعلل تلك الموصولات[٧٤].

٣. ٢. إضافات نقد:

تزخر الأجزاء الحديثية بجوانبَ من النقد الحديثي، تأتي غالبًا منقولةً عن أعلام المحدِّثين الحفَّاظ على مرِّ العصور، وكثيرًا ما تنفرد الأجزاء بذلك.

---

(٧١) أخرجه البزار (٢٩٦٦)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٣٢٧).

(٧٢) الورع (٥٨٦). والإسناد فيه مختصر، وتمامه من جزءٍ مُسنَدٍ من الكتاب نفسِه (٢٢١).

(٧٣) الجامع، الخطيب البغدادي (١٩١/٢)، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي (٢٠١/٢).

(٧٤) أفادني، في مراسلةٍ خاصةٍ سبق ذكرها، أنه جمع هذا النوع فيما جمع، لكنه لم يُحصِه إحصاءً خاصًّا بعد.

ويمكن تفصيل هذه الإضافات في الأصناف التالية:

٣. ٢. ١. عرض الخلاف:

كثيرًا ما يشير المحدِّثون إشارةً، أو ينصُّون صراحةً، على وقوع اختلافٍ ما في الحديث بين الرواة عن مداراته؛ ولذلك أهميتُه من حيث تعيين المدار، واستبانة العلل، وبيان مراتب الرواة.

ويقع ذلك في الأجزاء الحديثية كما يقع في غيرها، خصوصًا في تعليقات المخرِّجين والمنتقين.

ومن ذلك: أن ابن أبي شريح ساق في جزء بيبي وجهًا (١٣) عن سفيان الثوري، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: نذرت أن أعتكف...، ثم أعقبه (١٤) بروايةٍ عن شعبة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر كان قد جعل عليه يومًا يعتكف...، فذكره.

وفي هذا إشارةٌ إلى اختلاف الثوري وشعبة بين جعل الحديث من مسند عمر، وجعله من مسند ابن عمر(٧٥).

٣. ٢. ٢. الترجيح في الخلاف:

يكثر في تعليقات الحفَّاظ على أحاديث الأجزاء الحديثية، وفي النُّقول عنهم فيها، أن تقع ترجيحاتٌ مهمَّةٌ في اختلافات الرواة، لا يوجد كثيرٌ منها في غير تلك الأجزاء.

وأعلى ما تكون أهمية هذا النوع إذا كان الترجيح في اختلافٍ بِكرٍ لم تأتِ عليه يدُ النقد، أو إذا كان الترجيح لأحد الأئمة الكبار الذين يعزُّ النقل عنهم، أو لم يوقَف على كلامهم إلا في ذلك الموضع.

وهذا الصنف، الذي يمكن أن يسمَّى: «علل الأجزاء الحديثية»، في غاية الكثرة، والأجزاء بمختلف أنواعها زاخرةٌ به(٧٦)، وهو حقيقٌ بالجمع والدراسة، خصوصًا ما لم يكن في الأجزاء التي حُقِّقَت في رسائلَ علميةٍ معتبرة.

٣. ٢. ٣. أحكام التفرُّد:

حيث كان كثيرٌ من أحاديث الأجزاء الحديثية من أفراد الرواة، وغرائب الأسانيد، فليس مستغربًا أن تكثر فيها تعليقاتُ الحفَّاظ وأحكامُهم بالتفرُّد، والغرابة، حتى مع استثناء الأجزاءِ المخصوصةِ للأفراد والغرائب.

ومن نماذج ذلك في جزء بيبي: استغراباتٌ وأحكامٌ بالتفرُّد للحافظ يحيى بن محمد بن صاعد، منها ما انفرد به الجزء مطلقًا، في حدِّ ما وقفتُ عليه، وذلك في الحديثين (١٧، ٢٢)، ومنها ما شاركتْه فيه أجزاء المخلصيات، وذلك في الأحاديث (٢٩، ٩٩، ١٠٠).

---

(٧٥) قد تكون هذه الإشارة من شيخ ابن أبي شريح: الحافظ يحيى بن محمد بن صاعد، حيث وقع الحديثان ضمن مروياتٍ عديدةٍ له عنه.

(٧٦) يمكن تأكيد ذلك بالكشف عن عباراتٍ نحو: «الصحيح»، «الصواب»، «المحفوظ»، في الأجزاء الحديثية.

٣. ٢. ٤. أحكام الأسانيد:

تزخر الأجزاء الحديثية بأحكام النقَّاد على الأسانيد، صحَّةً، وضعفًا، ونكارةً، واتِّصالًا، وانقطاعًا، وسوى ذلك من الأحكام التي لا حصر لصورها، وتنفرد الأجزاء بكثيرٍ منها.

ومن ذلك في جزء بيبي: الحديث (١١٩)، ساق فيه ابن أبي شريح قولَ شيخه أحمد بن محمد النهرواني: «هذا حديث منكر». ولم أجد هذا الحكم في موضع آخر، مع أن من اقتبس الحديثَ عن الجزء غيرُ واحد(٧٧).

٣. ٣. تقويم المصادر الأصلية:

لا بد للأصول من الفروع، وإن قُدِّر أنْ لم يكن في الفروع جديد، فلا بد أن في مُعادِها ما يفيد في تصحيح نصوص الأصول، وتصويب أغلاطها، وحلِّ إشكالاتها.

وسواءٌ في ذلك إن كانت المصادرُ الفرعيةُ هي الناقلةَ عن الأصول، أو كانت الأصولُ تنقل عنها، كما في الأجزاء والنُّسَخ العالية التي اقتبس منها أهل الكتب الأصلية. وسواءٌ في ذلك، أيضًا، مصادر الرواية، ومصادر النقد.

ولا شكَّ أن هذا التقويم مقدَّرٌ بقدره، وأن على الباحث التعاملَ معه وَفق الضوابط العلمية المرعية، وأنه، كما في كل نقلٍ واقتباس، لا يقضي بالضرورة على ما في الأصل، بل لذلك أحوالٌ وقيودٌ ليس هذا موضع بيانها.

وسيأتي نموذجٌ من ذلك في صورة «وصل المعلقات» من الصنف التالي.

٣. ٤. تكميل المصادر الأصلية:

يمكن أن تكون الأجزاء الحديثية متمِّمةً لنقص المصادر الأصلية من وجوه، منها:

٣. ٤. ١. سَدّ النقص:

وَصَلَنا عديدٌ من المصادر الأصلية ناقصًا، تَسقُط منه أجزاءٌ مختلفةُ المقادير صِغَرًا وكِبَرًا، ثم يوقَف على أجزاءٍ حديثيةٍ تساهم في سدِّ شيءٍ من هذه الأنقاص.

ويرجع ذلك إلى جهود المحدِّثين في تأليف الأجزاء الحديثية، حيث انصرف جانبٌ منها إلى الانتقاء من المصادر الأصلية، أو جمع النظائر منها في أجزاءٍ مستقلَّة، لأغراضٍ كان أهمُّها السماعَ والرواية، وصار أينَعُها ثمرةً: ما نحن فيه.

---

(٧٧) وهذا الحكم يفيد، فوق ما أفاد في حال الإسناد، بيانًا لحال النهرواني هذا، إذ لم يوقَف له على ترجمة؛ ولذا احتمل النقَّاش في الموضوعات -كما في ميزان الاعتدال (١٤٢/١)- أنه هو واضع هذا الحديث، إلى جانب احتمال أن الواضع شيخُه. وحكم النكارة المذكور يفيد في إبعاد هذه التهمة عن النهرواني، وهو ما ذهب إليه الجورقاني في الأباطيل والمناكير (٨٣/٢) -وقد أخرجه من طريق بيبي-، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨/٢)، بل قد يشير ذلك الحكمُ إلى معرفةٍ عند النهرواني بالنقد الحديثي.

ومن نماذج ذلك، وهي عديدة: أنه وصلنا جزءٌ حديثيٌّ جاء في عنوانه: «جزء فيه حديث إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، منتخب من مسنده، يشتمل على: مسند خباب بن الأرت، ومسند زيد بن خالد الجهني، ومسند جبير بن مطعم، ومسند رافع بن خديج»(٧٨). فهذا الجزء قطعةٌ من «مسند إسحاق بن راهويه»، الذي وَصَلَنا قدرٌ يسيرٌ منه، ليس فيه أيٌّ من المسانيد المذكورة.

٣. ٤. ٢. الروايات المفقودة:

تقتبس الأجزاءُ الحديثيةُ من رواياتٍ مفقودةٍ لبعض الكتب التي وصلتْنا برواياتٍ أخرى، فتُثري بذلك البحثَ الحديثي، وتوضِّح جانبًا مهمًّا من اختلافِ رواة المصنَّفات واتفاقِهم.

ومن ذلك: أن ممَّا لم يُعثَر له على أثرٍ من روايات «الموطأ» المشهورة: روايةَ مصعب بن عبدالله الزبيري(٧٩)، غير أن جزء بيبي يتضمَّن ٢٥ حديثًا من رواية مصعب، عن مالك (٤، ٧-١٢، ٥٤-٦٣، ٨٩-٩٦)(٨٠)، وكلُّها

موجودٌ في روايات الموطأ الأخرى، فالغالب أنها من رواية مصعب له.

٣. ٤. ٣. تتميم النصوص:

كما يمكن للأجزاء الحديثية أن تصوِّب نصوصَ المصادر الأصلية وتقوِّمَها، فإن لها أن تكمِّلها وتتمِّمَها، إذ قد يقع السقطُ والطمسُ والاستشكالُ في نُسَخ المصادر الأصلية، ويكون موضعًا نُقِل في جزءٍ حديثي، أو نُقِل عن جزءٍ حديثي، فيكون في الوقوف على ذلك الجزء فائدةٌ في ذلك، قد لا يفيدها سواه.

٣. ٤. ٤. وصل المعلَّقات:

أخذت قضيةُ تعليق الأسانيد في «صحيح البخاري» حيِّزًا كبيرًا من بحث المحدّثين، وتعدَّدت فيها الأقوال والاتجاهات، وصرَّح الحافظ ابن رُشَيد بحاجة ذلك إلى «أن يصنَّف فيه كتابٌ يخصُّه، تُسنَد فيه تلك المعلقات، وتُبيَّن درجتُها من الصحةِ، أو الحسنِ، أو غيرِ ذلك من الدرجات»(٨١)، حتى تصدَّى لذلك الحافظ ابن حجر، فصنَّف كتابًا كبيرًا سمَّاه «تغليق التعليق»(٨٢).

---

(٧٨) طبع بتحقيق: محمد بن عبدالله السريِّع، ثم أُلحق بطبعة «مسند إسحاق بن راهويه»، بتحقيق: دار التأصيل.

(٧٩) ممن ذكرها: الجوهري في مسند الموطأ (ص٦٣٣)، والقاضي عياض في ترتيب المدارك (٨٦/٢)، والعلائي في بغية الملتمس (ص١٠٠).

(٨٠) تكرَّر منها حديث واحد في رقمي (٤، ٩١). ويروي ابن أبي شريح هذه الأحاديث عن أبي القاسم البغوي، الذي أخرجها جميعًا في الجزء الذي جمعه من «حديث مصعب الزبيري»، وهو مطبوع، وانظر مقدمة محققه (ص٤).

(٨١) تغليق التعليق (٦/٢).

(٨٢) وكان له به فخرٌ كبير، لكونه لم يُسبَق إلى جمعه في تأليف، ولا يوجد التعرُّضُ لشيءٍ منه إلا في النادر من التصنيف. الجواهر والدرر (٦٦٥/٢).

وأكبر من ذلك، أن قضيةَ تعليق النقَّاد للأسانيد إجمالًا أضحت «إحدى مشكلات النظر في الأحاديث التي فيها اختلافٌ على أحد رواتها. خصوصًا أن كثيرًا من هذه الأسانيد المعلَّقة لا يقف عليها الباحثُ موصولةً عند الناقد الذي علَّقها أو عند غيره»(٨٣).

ولا شكَّ أن الأجزاء الحديثية سبيلٌ من سُبُل حلِّ هذه المشكلة، وأنها تتضمَّن في أسانيدها قدرًا كبيرًا تَصِل به المعلَّقات، سواءً ما كان منها في «الصحيح»، أو فيما عداه.

ويمكن تصوُّر دور الأجزاء الحديثية في تكميل هذا الجانب المهم من جوانب النقد الحديثي، بالنظر إلى كتاب «تغليق التعليق»، وحالة تأليفه، فإن الحافظ ابن حجر أكمل مسوَّدتَه سنة ٨٠٣هـ، وهي السنة التي عاد فيها من رحلته الأولى إلى الشام، وكان سمع فيها وفيما قبلها مئات الأجزاء الحديثية(٨٤). ومع أنه ساق الأحاديث في جُلِّ الكتاب بأسانيده، إلا أنه عقد فصلًا في آخره، قال في عنوانه: «سياق أسانيدي في الكتب الكبار التي خرَّجتُ منها الأحاديثَ التي لم أَسُق أسانيدها في هذا الكتاب اكتفاءً بما هنا»(٨٥). وهذا يدلُّ على أن جُلَّ ما كان مسندًا في الكتاب إنما هو من خارج هذه الكتب الأصلية الكبار، وتلك هي المصادر الفرعية(٨٦).

والمتتبِّع لتلخيص ابنِ حجر وصلَ معلَّقات البخاري في مقدمة شرحه له، يجد أنه اضطرَّ في عديدٍ منها إلى الأجزاء الحديثية، ولم يذكر معها سواها(٨٧).

وللنمذجة على دور الأجزاء الحديثية في وصل المعلَّقات إجمالًا، فإن الحديث (١٠٠) من جزء بيبي يتضمَّن إسنادًا علَّقه الدارقطني في العلل(٨٨)، ولا يوجد إلا في هذا الجزء، وفي الجزء الأول من المخلصيات(٨٩).

وفي الحديث نفسِه، علَّق الدارقطنيُّ روايةً جاء نصُّها عنده مضطربًا، ولم أجدها موصولةً إلا في الجزء الثاني من فوائد ابن المظفر(٩٠)، وفيها تقويمٌ لنص «علل الدارقطني» أيضًا.

٤. خاتمة واستشراف

(٨٣) مقارنة المرويات (١٦٦/٢)، باختصارٍ وتصرف.

(٨٤) الجواهر والدرر (١٥٥/١، ١٦١، ٦٦٥/٢).

(٨٥) تغليق التعليق (٤٤٢/٥).

(٨٦) ويمكن معرفة الأجزاء الحديثية التي يسند إليها بمقارنة أسانيده في الكتاب بما ساقه في فهرسه «المعجم المفهرس»، وفي مشيخته «المجمع المؤسس».

(٨٧) انظر: هدى الساري (ص٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٤-٣٦، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٦٠-٦٢، ٦٨).

(٨٨) (٢٧/٥).

(٨٩) (٢٣٦).

(٩٠) (٢/ق٢١٧ب).

بعد هذا التطواف الطويل في بحر المصادر الفرعية للسنة النبوية، يمكن القول بأن الأجزاء الحديثية تحظى باهتمام أكثر الباحثين والمحققين والناشرين المعاصرين من جهةٍ عِلميةٍ نظرية، إلا أنها تعاني من نظرة كثيرٍ منهم إليها، وعنايتهم بها، من جهةٍ عَمَليةٍ واقعية.

ويمكن القول بأن الأجزاء الحديثية كانت محطَّ اهتمامٍ بالغٍ من المحدِّثين على مدى القرون، تصنيفًا، وروايةً وإفادةً، وأن ذلك لم يكن يومًا سببًا في ضعف النقدي الحديثي، وأن المحكَّ في ذلك طريقةُ تناول الأجزاء، والمعرفةُ بمناهجها وشروطها.

ذلك كان الحاضرَ والماضي، فماذا عن المستقبل؟

إن الناظرَ إلى واقع الأجزاء الحديثية لا يستبشر لها، ما بقي الأمر على حاله، بمستقبلٍ زاهرٍ. لن يؤثر ذلك سلبًا في هذا الجزء الرئيس من تراث السنة النبوية فحسب، بل سيمتدُّ أثره إلى الدراسات الحديثية المختلفة، وخصوصًا دراسات النقد الحديثي، حيث ستفتقد كلَّ تلك الإضافات التي كان للأجزاء الحديثية أن تضيفها إليها، مع أهميَّتها ونوعيَّتها في المجال النقدي.

يَصِفُ أحدُ المهتمِّين بالأجزاء ما واجهه من صعوباتٍ في رعاية مشاريعه ودعمِها، ثم يقول: «ولا يزال الأمر يضيق، حتى بِتُّ لا أجد من يطبع لي تحقيقاتي، وها أنا أنتظر من الله الفرج»(٩١).

ولن تمطر السماءُ فرجًا، ما لم تَطرُق الأرضُ أبوابَه.

إن من أهم ما يُذكر من استراتيجيات تصحيح المسار، وتحسين رؤية المستقبل:

١- نشر الوعي: لا يمكن أن نأمل عنايةً قويةً بما لا نلمس قناعةً راسخةً، مبنيةً على أسسٍ علميةٍ صحيحةٍ، بأهميته وجدوى العناية به. لا تقتصر أهميةُ الوعي الحقيقي بِدَور الأجزاء الحديثية على المحققين، أو باحثي الحديث وعلومه، بل هو واجبهم تجاه الباحثين الشرعيين بالأعم، والمتخصِّصين في علم الحديث بالأخص، ثم تجاه الناشرين، ومُموِّلي طباعة الكتب التراثية وتحقيقها.

٢- تطوير واستحداث تقنيات النشر: طَرَحَت الاستبانةُ الاستطلاعيةُ المتعلقةُ بالمبحث (١)، سؤالًا حول الوسيلة الأمثل لنشر الأجزاء الحديثية من وجهة نظر المبحوثين، وكانت خياراتُها ونتيجتُها كما يلي:

(٩١) مراسلة خاصة مع الأستاذ نبيل جرَّار، سبق ذكرها.

الإجابة / الفئة	المحققون	الباحثون	الناشرون	النسبة الإجمالية
طباعتها مفردةً	%٢٦,١	%٢٦,٧	%٢٨,٦	%٢٦,٤
طباعتها في مجموع أجزاء حديثية بتحقيق محقق واحد	%٢٩,٧	%٢٣,٣	%٤٢,٩	%٢٧,٤
طباعتها في مجموع أجزاء حديثية بتحقيق عدة محققين	%١٩,٨	%٢٥,٦	%١٤,٣	%٢٢,١
التحقيق والنشر الإلكتروني	%١٤,٤	%٢١,١	%١٤,٣	%١٧,٣
لا داعي لنشرها	٠	٠	٠	٠
إجابات أخرى	%١٠	%٣,٣	٠	%٦,٧

والملحوظ تقاربُ اختيارات المبحوثين في هذا السؤال إجمالًا، يؤكد ذلك أن عددًا من الإجابات الأخرى جاءت بما مفاده أن جميعَ الوسائل المذكورة هي وسائلُ مُثلى.

والاختيار الذي مال إليه المبحوثون، وإن بفارقٍ ضئيل، هو جمعُ المحقِّق أجزاءً حديثيةً، ونشرُها في مجموعٍ واحد، وهي تقنيةٌ نُشِرَت من خلالها أجزاءٌ حديثيةٌ كثيرة، والإقبال عليها هنا يُثبت نجاحها.

ومما يُلحظ أن إقبالَ الناشرين على فكرة الطباعة لعدَّة محققين في مجموعٍ واحدٍ، جاء متواضعًا. قد يرجع ذلك إلى صعوبة التعاملِ مع تعدُّد المحققين، والتنسيقِ بين أعمالهم، إلا أن مما لا تفوت الإشادةُ به هنا: مشروعَ «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، الذي انطلق متواضعًا بسبعة أجزاء، عام ١٤١٩هـ، وما زال مستمرًّا متطوِّرًا حتى كتابة هذه الأسطر، وهو الآن منفذٌ من المنافذ القليلة لنشر الأجزاء الحديثية بشكلٍ جادّ، وبأعلى ما يُجتَهد في تحقيقه من درجات الإتقان، حيث تُعاد مقابلةُ الجزء بأصله الخطي، ثم تَطلُب لجنةُ المقابلة من المحقق إعادةَ النظر في المواضع التي تلاحظها، قبل أن يُدفع الجزءُ إلى النشر، الذي يتمُّ بدعمٍ وقفيٍّ من بعض كرام المحسنين في الحرمين الشريفين.

وفي العموم، فليست هذه بآخر الأفكار في هذا الجانب، بل هي وسائلُ يمكن البناء عليها، وتطويرها، بما يحقق الغاية المرجوَّة منها.

ومما يُذكر، مثلًا، من التقنيات التي اقترحها المبحوثون في الاستبانة الاستطلاعية:

أ- جمع الأجزاء الحديثية المتناسبة موضوعًا في مجموعٍ واحد.

ب- بناء قاعدة بيانات، تُفَهرس فيها الأجزاء الحديثية المخطوطة، والمحققة: المطبوعة، والمحكَّمة، والمنشورة إلكترونيًّا، لنعرف أين نقف، ونستطيع دراسة الخيارات الأخرى بدقَّة.

ج- جمع الأجزاء الحديثية في معلمةٍ واحدةٍ، ترتَّب أبجديًّا، ويوضع السند مع المصدر نهاية كل متن.

د- جمع أطراف الأجزاء الحديثية على المسانيد.

هـ- أن يكون للجامعات دور في هذا النوع من التحقيق، بأن تجيز الكليات المتخصصة تسجيل الأجزاء الحديثية رسائلَ للماجستير بضوابط محدَّدة.

كما أبدع أحد أبرز المهتمِّين المعاصرين بالأجزاء الحديثية، وهو الأستاذ نبيل جرَّار، في سبل نشر الأجزاء الحديثية، فأصدر كثيرًا منها بأفكارٍ متعدِّدة، منها:

أ- مجاميع أجزاء حديثية مختلفة.

ب- مجاميع أجزاء حديثية لمصنِّفٍ واحد.

ج- النشر الوقفي: نشر مجموع أجزاء حديثية إلكترونيًّا على شبكة الإنترنت، إلى جانب نشره مطبوعًا، بدعمٍ وقفي.

د- الأجزاء المنسوخة: نشر مجموع الأجزاء مع مخطوطاتها كاملة، بحيث تُقابِلُ كلَّ صفحةٍ مطبوعةٍ نظيرتُها من المخطوط.

هـ- مجاميع العمرية: نشر ما لم ينشر من أجزاء مجاميع المدرسة العمرية بالمكتبة الظاهرية، ابتداءً من أولها، مع جمع كل النسخ المتوفرة في المكتبات الأخرى لكل جزء.

و- زوائد الأجزاء الحديثية على الكتب الستة والموطأ والمسند.

وما زالت لديه أفكار ومشاريع أخرى.

ونظرًا لخبرته، وتجربته السابقة والآنية في المجال، فقد توجَّهتُ إليه بالسؤال نفسِه عن الطريقة الأنسب لنشر الأجزاء الحديثية مستقبلًا، فكانت خلاصةُ رأيه الجمعَ بين الطباعة الورقية، والنشر الإلكتروني، معلِّلًا ذلك بضرورة النشر الإلكتروني في هذا العصر، لاعتماد الباحثين عليه، مع ضرورة وجود الكتاب المطبوع، حفظًا للجهود والحقوق، ولأن النشر الإلكتروني لا يقوم مقامه، مع أهميته وفائدته(٩٢).

(٩٢) مراسلة خاصة، سبق ذكرها.

وعلى أيٍّ، فإنه لا بد من اجتماع لجانٍ متخصصةٍ، علميًّا وماديًّا، لبحث هذه الأفكار والتقنيات، ودراسة ميزاتها وإشكالاتها، وتطويرها، واستحداث غيرها إن لزم الأمر، ثم الخروج بالتوصيات والتنظيمات المناسبة.

ولا أرى أقوَمَ بهذه المهمة، وأصمَدَ لها، من المجالس واللجان العلمية في مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود للحديث النبوي الشريف، الذي سيكون، بإذن الله، رافدًا رئيسًا من روافد نشر السنة النبوية بمختلف أوعيتها، ومنها الأجزاء الحديثية.

٣- الدراسات العلمية: ما زالت جوانبُ من البحث في دائرة الأجزاء الحديثية بحاجةٍ إلى إفاضةٍ في جمعها، ودراستها، وتحريرها.

وقد اقترح بعض المبحوثين في الدراسة الاستطلاعية، مثلًا، «كتابةَ دراسةٍ نظريةٍ عن هذه الأجزاء، وأنواع التصنيف فيها».

كما اقترح هذا البحثُ جمعَ «علل الأجزاء الحديثية»، وتخريجها، ودراستها.

وكذلك، فمنهجُ أئمة النقد في جمعِ الأحاديث الأفراد والغرائب، وتخريجِها، وروايتِها، ومقاصدُهم في ذلك، وفوائدُه، محلٌّ هو الآخرُ لبحثٍ استقرائيٍّ تحليليّ.

٤- الدعم المادي: أكد الأستاذ نبيل جرَّار، في ختام جوابه المذكور آنفًا، أنه لا بد في نشر الأجزاء الحديثية من الدعم المالي من جهاتٍ خيرية، على سبيل الصدقة الجارية بنشر العلم، إذ ليس لهذا المجال مردودٌ تجاريٌّ يُذكر.

وواصل قائلًا: إن «سنة نبينا صلى الله عليه وسلم تستوجب منا الكثير، فلا بد من تضافر الجهود لخدمتها: الجهد والعمل من المختصين، والمال من الميسورين، ولا ينبغي إلقاء المسؤولية كلها على المحققين والباحثين، إذ «لا تصلح الفعال إلا بمال»».

وهذه رسالةٌ ينبغي أن يجتهد المختصُّون في إيصالها إلى ذوي اليسار، وخَدَمة العلم الشرعي من المحسنين، لعل الله يُحدث بعد ذلك أمرًا.

والحمد لله وليِّ التوفيق، ربِّ العالمين.

THE ROLE OF THE SUB-SOURCES OF SUNNAH IN THE PROMOTION OF HADITH'S CRITICISM AND THE REALITY OF DEALING WITH IT
A critical, forward-looking vision

Mohammed Abdullah Surayyi Alsurayyi
Qassim University
College of Sharia and Islamic Studies
Sunnah and its sciences

The research measures the reality of dealing with the sub-sources of Hadith (Hadith Portions), through a study that explores and analyzes the views of researchers, editors, and publishers, criticizes this reality and its causes, and compares it to the treatment of Hadith's ancient experts with that kind of sources.

The research also extrapolates sub-source additions to Hadith's criticism and provides examples.

The research ends with a forward-looking vision for the future of the Hadith Portions, and suggests its recommendations in correcting the course of dealing with it.

المصادر والمراجع

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. الجورقاني. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط٤، ١٤٢٢. دار الصميعي، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، دلهي.

٢. ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة. شاكر محمود عبدالمنعم. ط١، ١٤١٧. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣. إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة. العلائي. تحقيق: مرزوق الزهراني. ط١، ١٤٢٥. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

* أحكام الخواتيم. ابن رجب = مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي.

٤. الأربعون البلدانية. السِّلَفي. تحقيق: عبدالله رابح. ط١، ١٤١٢. دار البيروتي، دمشق.

٥. الأربعون النووية. النووي. تحقيق: قصي الحلاق وأنور الشيخي. ط١، ١٤٣٠. دار المنهاج، جدة.

٦. الأربعين حديثًا. صدر الدين البكري. تحقيق: محمد محفوظ. ط٢، ١٤٠٣. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧. الأصل العام في الأحداث التاريخية وتطبيقاته في النقد الحديثي. إبراهيم اللاحم. ورقة علمية منشورة إلكترونيًّا.

٨. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ. السخاوي. تحقيق: سالم الظفيري. ط١، ١٤٣٨. دار الصميعي، الرياض.

٩. الأمالي في آثار الصحابة. عبدالرزاق بن همام. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. د.ت. مكتبة القرآن، القاهرة.

١٠. الأمالي المطلقة. ابن حجر. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٦. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

١١. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء. نبيل جرار. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

١٢. بغية الطلب في تاريخ حلب. ابن العديم. تحقيق/ سهيل زكار. د.ت. دار الفكر، بيروت.

١٣. بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس. العلائي. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٥. دار عالم الكتب، بيروت.

* تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.

١٤. تاريخ مدينة السلام. الخطيب البغدادي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٢. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٥. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد. ط١، ١٤١٣. دار العاصمة، الرياض.

١٦. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. القاضي عياض. تحقيق: عبدالقادر الصحراوي. ط٢، ١٤٠٣. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

* تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته = ضمن: الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث.

١٧. تغريدة: موقع تويتر، حساب (إبراهيم سعيد الصبيحي):
https://twitter.com/sobihe/status/٩٥١٥٠٣٢٨٩٣٤٦٠٣١٦١٦

١٨. تغليق التعليق. ابن حجر. تحقيق: سعيد القزقي. ط١، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان.

١٩. تفسير الفاتحة. ابن رجب. تحقيق: سامي جاد الله. ط١، ١٤٢٧. دار المحدث، الرياض.

٢٠. تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢١. تقريب التهذيب. ابن حجر. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦. دار الرشيد، سوريا.

٢٢. تكملة إكمال الإكمال. ابن الصابوني. تحقيق: مصطفى جواد. ط ١٣٧٧. مطبعة المجمع العلمي العراقي.

٢٣. التكملة لوفيات النقلة. المنذري. تحقيق: بشار عواد. ط٣، ١٤٠٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

* التلخيص الحبير = التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز.

٢٤. التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز. ابن حجر. تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٢٥. تهذيب التهذيب. ابن حجر. تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. ط١، ١٤١٦. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦. ثبت مسموعات الضياء المقدسي. تحقيق: محمد مطيع الحافظ. ط ١٤١٩. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٧. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم. ابن رجب. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس. ط٧، ١٤٢٢. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. ط ١٤٠٣. مكتبة المعارف، الرياض.

٢٩. الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١-١٣٧٣. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٣٠. جزء بيبي بنت عبدالصمد الهروية الهرثمية عن ابن أبي شريح عن شيوخه. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء، الكويت.

٣١. جزء فيه أحاديث منتقاة من مسند أحمد ومن الغيلانيات، انتخاب الضياء المقدسي لابن البخاري. المكتبة الملكية بمراكش، رقم ٤١٤ك.

٣٢. جزء فيه أخبار وحكايات عن أبي بكر محمد بن سليمان الربعي. المكتبة الظاهرية، دمشق: مجاميع العمرية، المجموع ٧١.

٣٣. جزء فيه حديث إسحاق بن إبراهيم بن راهويه. تحقيق: محمد السريِّع. ط١، ١٤٣٦. دار العاصمة، الرياض.

٣٤. جزء فيه عشرة أحاديث عن عشرة من الشيوخ أجازوا لعائشة بنت المجد عيسى ابن قدامة. المكتبة الظاهرية، دمشق: مجاميع العمرية، المجموع ٥٢.

٣٥. جزء فيه من الحكايات والأخبار الحسان، لأبي الحسن علي بن المفرّج الصقلي. المكتبة الظاهرية، دمشق: مجاميع العمرية، المجموع ٢٨.

٣٦. جزء من الأخبار والحكايات من كلام العلماء. محمد بن عبدالله الحضرمي. مكتبة تشستربتي، إيرلندا: رقم ٣٨٤٩.

٣٧. جزء من حديث عمر بن روح النهرواني: المكتبة الظاهرية، دمشق: مجاميع العمرية، المجموع ٢٦.

٣٨. جزء من كتاب الورع: عن نسخة مسندة مرتبة. المرُّوذي. تحقيق: محمد السريِّع. قيد النشر.

٣٩. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. السخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٤٠. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. محمود الطحان. ط١، ١٤٠١. دار القرآن الكريم، بيروت.

٤١. حديث مصعب بن عبدالله الزبيري. أبو القاسم البغوي. تحقيق: رضا بوشامة. ط١، ١٤٢٤. دار ابن حزم، الرياض.

٤٢. دخل له كتاب في كتاب (مقالة). محمد السريّع. موقع (الألوكة) على الشبكة العالمية: http://www.alukah.net/culture/٠/١٠٣٩٢٣

٤٣. الدرر الكامنة. ابن حجر. تحقيق: سالم كرنكو، بالاشتراك. ط ١٣٤٩-١٣٥٠هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٤٤. ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. الفاسي. ط١، ١٤١٠هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥. ذيل طبقات الحنابلة. ابن رجب. تحقيق: عبدالرحمن العثيمين. ط١، ١٤٢٥. مكتبة العبيكان، الرياض.

٤٦. زيادات المصادر الفرعية للحديث النبوي على الكتب الأصلية المعتمدة. عبدالعزيز فارح. مجلة دعوة الحق: العدد ٣٦٣، ذو القعدة، ١٤٢٢.

٤٧. السرائر. علي بن سعيد العسكري. تحقيق: محمد السريِّع. ط١، ١٤٣٩. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٨. السنن الكبرى. النسائي. تحقيق: حسن شلبي. ط١، ١٤٢١. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٩. شرح علل الترمذي. ابن رجب. تحقيق: همام سعيد. ط٢، ١٤٢١. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٠. صلة التكملة لوفيات النقلة. عز الدين الحسيني. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥١. العلل. الدارقطني. تحقيق: محمد الدباسي. ط٣، ١٤٣٢. مؤسسة الريان، بيروت.

٥٢. علل الحديث. ابن أبي حاتم. تحقيق: سعد الحميّد وفريق من الباحثين. ط١، ١٤٢٧. د. ن.

٥٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. ابن الجوزي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط٢، ١٤٠١. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٥٤. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. السخاوي. تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم. ط١، ١٤٢٢. مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة.

٥٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر. تحقيق: محب الدين الخطيب، بالاشتراك. د.ت. المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٦. فتح الباري في شرح صحيح البخاري. ابن رجب. تحقيق: طارق عوض الله. ط١، ١٤١٧. دار ابن الجوزي، الدمام.

٥٧. فضيلة العادلين من الولاة. أبو نعيم الأصبهاني. تحقيق: مشهور سلمان. ط١، ١٤١٨. دار الوطن، الرياض.

٥٨. فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق. ياسين السواس. ط١، ١٤٠٨. معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.

٥٩. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المجاميع). ياسين السواس. ط ١٤٠٣. مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٠. الفوائد. ابن منده. تحقيق: خلاف عبدالسميع. ط١، ١٤٢٣. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١. فوائد الفوائد. ابن خزيمة. تحقيق: طلعت الحلواني. ط١، ١٤٢٢. دار ماجد عسيري، جدة.

* فوائد ابن المظفر = الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان.

٦٢. الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب. تخريج الخطيب البغدادي للمهرواني. تحقيق: سعود الجربوعي. ط١، ١٤٢٢. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٦٣. الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان (ج٢). ابن المظفر. المكتبة الظاهرية، دمشق: مجاميع العمرية، المجموع ١١٧.

٦٤. الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي. تحقيق: مازن السرساوي. ط١، ١٤٣٤. مكتبة الرشد، الرياض.

٦٥. كشف الأستار عن زوائد البزار. الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط١، ١٣٩٩. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٦. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. الخطيب البغدادي. تحقيق: ماهر الفحل. ط١، ١٤٣٢. دار ابن الجوزي، الدمام.

٦٧. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف. ابن رجب. تحقيق: ياسين السواس. ط٥، ١٤٢٠. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٦٨. مجموع أجزاء حديثية: مكتبة دمشق الوطنية، رقم ١٣٥٤٠. أصله في المكتبة الأحمدية، حلب، رقم ٣١٤.

٦٩. مجموع أجزاء حديثية: مكتبة شهيد علي باشا، تركيا، رقم ٥٤٦.

٧٠. مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق: طلعت الحلواني. ط٢، ١٤٢٤. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٧١. المخلصيات. أبو طاهر المخلص. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

٧٢. مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود. تحقيق: طارق عوض الله. ط١، ١٤٢٠. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٧٣. المسند. أحمد بن حنبل. تحقيق: جمعية المكنز الإسلامي. ط ١٤٢٩. دار المنهاج، جدة.

٧٤. المسند. إسحاق بن راهويه. تحقيق: دار التأصيل. ط١، ١٤٣٧. دار التأصيل، القاهرة.

٧٥. المسند. البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله بالاشتراك. ط١، ١٤٠٩-١٤٣٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٧٦. مسند الموطأ. الجوهري. تحقيق: لطفي الصغير وطه بوسريح. ط١، ١٩٩٧م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٧. مشيخة ابن البخاري: مكتبة رئيس الكتاب، تركيا، رقم ٢٦٢.

* معجم أصحاب أبي علي الصدفي = المعجم في أصحاب القاضي الصدفي.

٧٨. المعجم الأوسط. الطبراني. تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني. ط ١٤١٥، ١٤١٦. دار الحرمين، القاهرة.

٧٩. معجم السماعات الدمشقية المنتخبة من سنة ٥٥٠ إلى ٧٥٠هـ. ستيفن ليدر، بالاشتراك. ط ١٩٩٦م. المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

٨٠. معجم الشيوخ. السبكي. تحقيق: بشار عواد بالاشتراك. ط١، ٢٠٠٤م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨١. المعجم في أصحاب القاضي الصدفي. ابن الأبار. تحقيق: إبراهيم الأبياري. ط١، ١٤١٠. دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٨٢. المعجم المفهرس. ابن حجر. دار الكتب المصرية، رقم ٨٢ مصطلح.

٨٣. المعجم المفهرس: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة. ابن حجر. تحقيق: محمد شكور الميادين. ط١، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٤. مقارنة المرويات. إبراهيم اللاحم. ط١، ١٤٣٣. مؤسسة الريان، بيروت.

٨٥. المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤١٧. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٨٦. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. ابن الجوزي. تحقيق: محمد ومصطفى عطا. ط١، ١٤١٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٧. منتقى من غرائب سنن ابن ماجه. الذهبي. مكتبة جامعة برنستون، أمريكا، رقم Y١٣٦٢.

٨٨. المنتقى من معجم شيوخ أحمد بن رجب. تحقيق: عبدالله الكندري. ط١، ١٤٢٦. دار غراس، الكويت.

* المهروانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب.

٨٩. موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق. طلال الدعجاني. ط١، ١٤٢٥. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٩٠. موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري. شيخة العطية. ط ١٤٢٥. د.ن.

٩١. موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد. أكرم العمري. ط٢، ١٤٠٥. دار طيبة، الرياض.

٩٢. الموطأ. مالك بن أنس (رواية يحيى). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط ١٤٠٦. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي. تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي بالاشتراك. ط١، ١٤٣٠. دار الرسالة العالمية، دمشق.

٩٤. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار. ابن حجر. تحقيق: حمدي السلفي. ط٢، ١٤٢٩. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٩٥. نسخة أبي صالح عبدالله بن صالح -كاتب الليث بن سعد- عن عبدالله بن وهب = ضمن: الفوائد. ابن منده.

٩٦. نسخة أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر ويحيى بن صالح الوحاظي. تحقيق: مجدي فتحي السيد. ط١، ١٤١٠. دار الصحابة للتراث، طنطا.

٩٧. نسخة وكيع عن الأعمش. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط٢، ١٤٠٦. الدار السلفية، الكويت.

٩٨. نسخة يحيى بن معين برواية الصوفي عنه (الأول من الحربيات). تحقيق: عصام السناني. رسالة ماجستير، ١٤١٥. كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

٩٩. النهاية في اتصال الرواية. يوسف بن عبدالهادي. تحقيق: نور الدين طالب بالاشتراك. ط١، ١٤٣٢. دار النوادر، دمشق، بيروت، الكويت.

١٠٠. هدى الساري. ابن حجر = فتح الباري.

١٠١. الورع. المروذي. تحقيق: سمير الزهيري. ط١، ١٤١٨. دار الصميعي، الرياض. وراجع: جزء من كتاب الورع.